# اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية
## دراسة ميدانية

**د. سهير عثمان عبد الحليم***

**ملخص الدراسة:**

تهدف الدراسة الحالية إلي وصف وتفسير وتحليل اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد أدائهم المهني، من خلال دراسة ميدانية أجريت علي 120 مفردة من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المصرية المختلفة، من خلال توظيف مدخل الممارسة المهنية ونظرية حارس البوابة.

وخلصت الدراسة إلي عدد من النتائج المتعلقة بإيجابية اتجاهات عينة الدراسة نحو دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في ترشيد الأداء المهني للإعلام من خلال الترحيب بقراره المتعلق بغلق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، وذلك لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي.

كما خلصت أيضا إلي سلبية اتجاهات المبحوثين نحو دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل شباب الصحفيين والاكتفاء بتصريحات كلامية دون أفعال حقيقية

كما تظهر نتائج الدراسة الحالية بوضوح إشكالية العلاقة بين الصحفيين والإعلاميين ومنظومة القضاء، حيث يعاني الإعلاميون العرب من ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي الصفوة السياسية والاقتصادية والإعلامية خصوصا أن التشريعات العقابية وغير العقابية تمتلئ بالعديد من النصوص التي تنظر إلي النشر الصحفي والبث المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموما أنها أنشطة خطرة غاية الخطورة ويجدر إحاطتها بسياجات قوية من المحظورات والقيود.

**الكلمات المفتاحية:** القوانين؛الصحافة؛الأداء المهني

*الأستاذ المساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

# Attitudes of Egyptian Journalists and Media professionals towards the role of the Supreme Council and the National bodies for Media Regulation in rationalizing the professional performance of the Egyptian press and media institutions (Field Study)


## Abstract:

The current study aims to describe, explain and analyze the attitudes of Egyptian journalists and media professionals towards the role of the Supreme Council and the national press and media regulators in rationalizing their professional performance, through a field study conducted on 120 individual journalists and workers in the various Egyptian media, applying two theoretical approaches.

The study concluded a number of results related to the positive attitudes of the study sample towards the role of the Supreme Council for Media Regulation in rationalizing the professional performance of the media by welcoming its decision related to closing and blocking some websites, accounts and pages on social networking sites, YouTube channels, and an electronic application, for violating media codes and standards.

It also concluded the negative attitudes of the respondents towards the role of the Supreme Council for Media Regulation in training and qualifying young journalists and being satisfied with verbal statements without real actions.

The results of the current study also clearly show the problematic relationship between journalists and media professionals and the judiciary system, where Arab media professionals suffer from an arsenal of laws and legislation that protects the political, economic and media elite, especially since punitive and non-punitive legislation is filled with many texts that look at press publication, audio and video broadcasts, and freedom of expression in general, as extremely dangerous activities and should be surrounded by strong prohibitions and restrictions


**Key words:**

Attitudes of Egyptian Journalists and Media professionals

**مقدمة**

تؤكد المؤشرات الحالية للمشهد الإعلامي المصري تدني مستوى الأداء المهني، والناتج عن عدة عوامل منها غياب الإرشادات الخاصة بكل مؤسسة والمعبرة عن السياسة التحريرية أو ما يطلق عليه "Style book"، بالإضافة إلي عدم تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي، وهو الحل الأكيد لرفع مستوى الأداء الإعلامي وإعادة الانضباط له، مع ضرورة إعتراف الصحفيين والإعلاميين بأخطائهم وزيادة الإحساس "بالرقابة الذاتية" ، وهو ما يجب أن تعيه إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية بعد ادراكها بتأثير الأداء غير المهني على نسب المشاهدة والقراءة.

ويفترض في هذه الحالة ظهور دور إيجابي وفعال من الهيئات التنظيمية للصحافة والإعلام في مصر، والتي يأتي علي رأسها المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، باعتبارهما مسئولين مسئولية كاملة عن تدهور أو تقدم أحوال مهنة الصحافة والإعلام في مصر.

وقد يدرك القاريء الجيد للمشهد الإعلامي الحالي مدي تخبط تصريحات مسئولي هذه الهيئات التنظيمية والتي تشير في جميع الأحيان إلي ضرورة تطوير المحتوى الصحفي، من خلال الانتقال من صحافة الخبر إلى صحافة التحليل والرأى، وإغفال الحديث عن صانع هذا المحتوي وضرورة تدريبه وتأهيله لمواكبة التطورات اللاحقة بالمهنة بأكملها.

ولا تخلو اجتماعات هذه الهيئات التنظيمية من إصدار توصيات هامة تتعلق بعدد من القضايا والموضوعات محل الاهتمام العام فيما يخص الهوية الأخلاقية، كالاتفاق على صياغة مدونة سلوك جديدة وفق القيم والأعراف الاجتماعية، ومطالبة الجهات الأمنية بسرعة إصدار البيانات الرسمية أو تعيين مُتحدثين بما يسمح بإتاحة المعلومات الدقيقة سريعا وعدم ترك الساحة للشائعات، بالإضافة إلي آليات التعامل مع المحتوى ورقابة المؤسسات الذاتية، والدعوة لحوار موسع مع أساتذة الإعلام والخبراء، وتدريب الصحفيين، والتواصل مع وزارة الداخلية والنيابة العامة، وتحفيز نقابتى الصحفيين والإعلاميين لتنشيط دوريهما فى ضبط الإيقاع الإعلامى، والعمل على اتخاذ إجراءات تشريعية لضبط أداء مواقع التواصل الاجتماعى.

ورغم كل هذه التوصيات، يبدو المشهد الواقعي مظلما، حيث تجد هذه التوصيات مكانها في صفحات الصحف والمواقع الإلكترونية ونشرات الأخبار ومواقع التواصل الاجتماعي، ولكنها لا تحدث تغييرا ملموسا علي مستوي الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين.

ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن الدور الوطنى للإعلام المصرى تجاه قضاياه لن يتحقق بشكل كامل دون الوقوف علي الأسباب التي تؤدى إلي تراجع الأداء المهني للعاملين به، وأن الوقوف صفا واحدا مع الدولة المصرية فى كل ما تواجهه من تحديات لن يكتمل دون التزام كل مؤسسة بصياغة مُدوّنة سلوك تستمد بنودها من قيم المجتمع المتعارف عليها، بالإضافة إلي ضرورة عقد جلسة حوارية نقاشية مع أساتذة القانون والإعلام وعقد دورات تدريبية لشباب الصحفيين للوقوف على حدود المسموح به أخلاقيا وقانونيا فى قضايا النشر.

**أهمية الدراسة**

ومن هذا المنطلق السابق وفي ضوء ضرورة تحديد العلاقة بين الصحفيين والإعلاميين في مصر بالهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي، **تبرز أهمية الدراسة الحالية** في وصف وتفسير وتحليل اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو الدور الذي تقوم به الهيئات سالفة الذكر في ترشيد أدائهم المهني.

**وعلي المستوي البحثي والأكاديمي،** تقدم الدراسة الحالية رؤية تقويمية للدور الوظيفي الذي تلعبه الهيئات الوطنية المنظمة للعمل الصحفي والاعلامي في مصر، في ضوء الإشكالية الواضحة بين نصوص القوانين ومدي تطبيقها في الواقع الإعلامي المصري.

**وعلي المستوي العملي والتطبيقي،** تقدم هذه الدراسة لجهات تنظيم الصحافة والإعلام مؤشرات علمية محددة وواضحة، تؤكد رؤية العاملين في وسائل الإعلام للدور الحقيقي لهذه الهيئات، مما يساعدها مستقبلا في رصد أوجه التميز وأوجه القصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفعيل دورها المنصوص عليه في القوانين المنظمة لعملها، بما يدعم بقائها واستمرار انتماء وولاء الصحفيين والإعلاميين لها.

**مشكلة الدراسة:**

تشير الدلائل إلي أن هناك تغييرا كبيرا لحق بالمشهد الإعلامى، منها انتشار الشائعات والمعلومات مجهولة المصدر، والجيوش الإلكترونية القادرة على اغتيال أى مسئول معنويًا، بل وصل الأمر إلي التأثير على العلاقات بين الدول.

وهنا تظهر إشكالية العلاقة بين الصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة وبين الجهات المسئولة عن تنظيم أحوال المهنة في مصر، خاصة أن الحفاظ على حرية الرأى والتعبير هو مسئولية المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حيث أن الرئيس عبد الفتاح السيسى يؤمن بحرية التعبير وبأن المنع لم يعد ممكنا الآن، بعد أن أصبح الهاتف المحمول وسيلة إعلامية، خصوصا أن سياسة الدولة الآن تعتمد على إتاحة المعلومة الدقيقة فى الوقت المناسب منعا لانتشار الشائعات والأخبار الكاذبة.

ومن هذا المنطلق، **تتبلور مشكلة الدراسة الحالية** في تحديد اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية.

**أهداف الدراسة:**

**تسعى الدراسة الحالية إلي تحقيق هدف رئيس يتمثل في** "التعرف علي اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية" .

**ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس، الأهداف الفرعية التالية:**

1. تحديد مدى وجود مدونات رسمية تتضمن المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الممارسة الإعلامية في مصر.
2. التعرف علي مدي دراية الصحفيين المصريين بطبيعة اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة.
3. التعرف علي مدي معرفة عينة الدراسة بطبيعة قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018.
4. رصد مدي متابعة الصحفيين والإعلاميين المصريين – عينة الدراسة- لنشاط الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر.
5. رصد الأنشطة التي تمارسها هذه الهيئات بالنسبة للمؤسسات والصحفيين.
6. التعرف علي اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين – عينة الدراسة – نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعي الدراسة الحالية إلي الإجابة عن التساؤلات التالية :

**1-** هل توجد مدونات رسمية تتضمن أهم المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية في مصر؟
**2-** ما أهم المجالات التي تدور حولها هذه المعايير المهنية ؟
**3-** ما التأثيرات السلبية لفقدان المعايير المهنية في العمل الصحفي والإعلامي؟
**4-** ما مدي دراية الصحفيين المصريين بطبيعة اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة؟
**5-** ما مدي معرفة عينة الدراسة بطبيعة قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018؟
**6-** ما مدي متابعة الصحفيين والإعلاميين المصريين – عينة الدراسة- لنشاط الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر؟
**7-** ما أهم الأنشطة التي تمارسها هذه الهيئات بالنسبة للمؤسسات والصحفيين ؟
**8-** ما اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين – عينة الدراسة – نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم؟
**9-** ما اتجاهات الصحفيين والإعلاميين -عينة الدراسة – نحو حقوقهم وواجباتهم المذكورة في قانون 180 لسنة 2018؟
**10-**ما اتجاهات الصحفيين والإعلاميين -عينة الدراسة – نحو المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها؟

**التعريف بالهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في مصر[1]**

**أولا: المجلس الأعلى لتنظيم للإعلام**

هو هيئة وطنية مستقلة ذات شخصية اعتبارية حددت المادة 70 من قانون 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، اختصاصات المجلس

الأعلى لتنظيم الإعلام بما يحقق أهدافه على الوجه المبين في هذا القانون، **وله على الأخص ما يأتي:**

1- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عمله.

2- تلقي الإخطارات بإنشاء الصحف المصرية، والصحف ذات الترخيص الأجنبي التي تصدر أو توزع في مصر، ومنح تراخيص مزاولة النشاط الإعلامي لوسائل الإعلام المسموع والمرئي والرقمي المقيدة بالهيئة العامة للاستثمار والقنوات الفضائية غير المصرية التي يتم بثها من داخل مصر، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة المختلفة، على أن تلتزم الهيئة العامة للاستثمار قبل قيد الشركات ذات رأس المال المصري أو الأجنبي المشار إليها بالحصول على موافقة الجهات الأمنية والمختصة.

3- وضع وتطبيق الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية بأصول المهنة وأخلاقياتها والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها.

4- وضع القواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني بالاشتراك مع النقابة المعنية.

5- تلقي وفحص شكاوى ذوي الشأن عما ينشر بالصحف أو يبث بوسائل الإعلام ويكون منطويًا على مساس بسمعة الأفراد أو تعرض لحياتهم الخاصة، وله اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية في حال مخالفتها للقانون، أو لمواثيق الشرف، وله إحالة الصحفي أو الإعلامي إلى النقابة المعنية لمساءلته في حال توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء في الشكوى ضده.

6- وضع وتطبيق القواعد والضوابط التي تضمن حماية حقوق الجمهور، وضمان جودة الخدمات التي تقدم له.

7- اعتماد قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجالي الصحافة والإعلام.

8- وضع وتطبيق نظام مراقبة مصادر التمويل في الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية، بما يضمن شفافية وسلامة هذا التمويل، ومراقبة تنفيذه بالاشتراك مع الجهات والأجهزة المعنية، وللمجلس الحق في إبلاغ النيابة العامة وغيرها من الجهات المعنية في حال وقوع جرائم أو مخالفات تتعلق بالتمويل أو غسيل الأموال.

9- وضع وتطبيق القواعد الحاكمة للمحتوى الإعلاني ومراجعته، بحيث لا يتضمن الإعلان محتوى يخالف النظام العام أو الآداب أو يدعو إلى التمييز بين المواطنين أو يتضمن حضًا على الكراهية أو العنف.

10- وضع اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية والمشتريات والمخازن، وغيرها من اللوائح المتعلقة بتنظيم نشاطه، وبشئون أعضاء المجلس، وشئون العاملين به حتى يصدر القانون المنظم لشئونهم، وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.

11- تلقي إخطارات الهيئة العامة للاستعلامات الخاصة بقاعدة بيانات المراسلين الأجانب والمكاتب الصحفية والإعلامية العاملة داخل مصر، والتنسيق مع الهيئة العامة للاستعلامات فيما يختص بقواعد عمل هذه المكاتب ونطاق عملها داخل مصر.

12- الترخيص لشركات إعادة البث من مصر وإليها، وذلك وفقًا للقواعد التي يضعها، وتحديد المقابل المالي لها بما لا يجاوز خمسمائة ألف جنيه سنويا أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية يتم أداؤها بالعملة التي يحددها المجلس.

13- الترخيص لشركات التحقق من الانتشار والمشاهدة والاستماع، أو هيئاتها، أو مؤسساتها، ومتابعة مراحل عملية التحقق كافة واعتماد النتائج، وذلك وفقًا للقواعد التي يضعها.

14- الترخيص للشركات العاملة في مجال توزيع الأقنية الفضائية (الكيبل) وكذا المنصات الإعلامية المشفرة، وذلك وفقًا للقواعد التي يضعها.

15- ضمان ممارسة النشاط الاقتصادي في مجالي الصحافة والإعلام على نحو لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها، والقيام بمنع الممارسات الاحتكارية فيهما، وذلك وفقا للقواعد التي يضعها.

16- تحديد حدٍّ أقصى لنسبة المادة الإعلانية إلى المادة الإعلامية والصحفية في جميع وسائل الإعلام والصحف.

17- اعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للمجلس.

18- قبول المنح والهبات والتبرعات والوصايا بما يتفق وأهداف المجلس الأعلى.

19- الموافقة على القروض اللازمة لتمويل أعماله وفقا للقانون بمراعاة القواعد الدستورية والقانونية المقررة.

20- الموافقة على المطبوعات الأجنبية قبل توزيعها داخل جمهورية مصر العربية.

21- اعتماد مشروع موازنته السنوية وحسابه الختامي.

22- وضع نظام للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين به.

23- النظر فيما يرى رئيس المجلس أو الأمين العام عرضه عليه.

24- وضع ضوابط تحصيل الضرائب على الإعلانات في المواقع الإلكترونية، والمدونات والحسابات الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي.

**ثانيا: الهيئة الوطنية للصحافة**

الهيئة الوطنية للصحافة هي هيئة مستقلة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها رئيسها، ومقرها الرئيسي محافظة القاهرة، وتتمتع الهيئة الوطنية للصحافة بالاستقلال في ممارسة مهامها واختصاصاتها، ولا يجوز التدخل في شئونها. **وتباشر الهيئة الوطنية للصحافة اختصاصاتها المبينة في قانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وتتمثل في:**

1- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

2- الرقابة على الأداء الاقتصادي والإدراي للمؤسسات الصحفية القومية، من خلال آليات علمية للرصد والمتابعة والتقويم، وذلك في ضوء السياسات والخطط الاقتصادية التي تضعها المؤسسات وتوافق عليها الهيئة.

3- إقرار برامج التعاون والشراكة بين المؤسسات الصحفية القومية والمؤسسات الصحفية الأخرى، والمؤسسات غير الصحفية ذات الصلة بعملها.

4- تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير المطبوعات الصادرة عنها، والعدد المقرر تعيينه بمجالس الإدارة والجمعيات العمومية.

5- مساءلة القيادات الإدارية والتحريرية للمؤسسات القومية في حالة ثبوت خلل أو تعثر في الأداء طبقا للخطة المعتمدة، وذلك كله وفقا للقواعد والشروط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

6- وضع اللوائح والنظم والمعايير لتقويم الأداء، واللوائح الداخلية والمالية والإدارية، ولوائح شئون أعضاء الهيئة، وشئون العاملين بها إلى حين وضع القانون المنظم لشئونهم، ووضع حد أدنى وأقصى لأجور الصحفيين والإداريين والعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.

7- إجراء تقويم دوري شامل لكل إدارات المؤسسات الصحفية وإصداراتها، واتخاذ إجراءات التصويب اللازمة.

8- تلقي التقارير ربع السنوية من المؤسسات الصحفية القومية حول الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة لمناقشتها وإقرارها، وتلقي التقارير النهائية للجهاز المركزي للمحاسبات، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتلقى محاضر اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية بالمؤسسات الصحفية القومية.

9- اعتماد أسعار الإعلانات وأسعار بيع الصحف والمجلات الصادرة عن المؤسسات الصحفية القومية.

10- التوفيق في المنازعات التي تنشأ فيما بين المؤسسات الصحفية القومية، والمنازعات التي تنشأ بينها وبين غيرها.

11- وضع قواعد إجراء انتخابات أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، والدعوة إليها في المواعيد المقررة، والإشراف عليها وفق أحكام القانون.

12- اعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات الصحفية.

13- قبول المنح والهبات والتبرعات والوصايا.

14- الموافقة على القروض اللازمة لتمويل أعمال الهيئة.

**15-** الموافقة للمؤسسات الصحفية القومية على تأسيس شركات سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها لمباشرة أنشطة اقتصادية أو استثمارية لا تتعارض مع أغراضها، وعلى الأخص ما يتعلق بالنشر، أو الإعلان، أو الطباعة، أو التوزيع، أو التصدير، أو الاستيراد أو الإنتاج الإعلامي بأشكاله كافة وذلك كله وفقا للقوانين واللوائح المنظمة.

**16-** إصدار قرارات مد السن للصحفيين واعتماد قرارات مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية بمد السن بالنسبة للإداريين والعمال إذا اقتضت حاجة العمل.

**17-** تشكيل لجان لتقصى الحقائق بناء على طلب الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية.

**18-** تلقي اللوائح الداخلية والمالية والإدارية ولوائح شئون العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية وموازناتها وحساباتها الختامية.

**19-** تحديد البدلات التي يتقاضاها رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وأعضاء الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية.

**20-** تلقي قرارات تشكيل مجالس تحرير المؤسسات الصحفية القومية.

**21-** النظر فيما يرى رئيس الهيئة أو الأمين العام عرضه على المجلس.

**ثالثا: الهيئة الوطنية للإعلام[2]**

تم تأسيسها بغرض تنمية أصول المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، وضمان استقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهنى وإدارى واقتصادى رشيد، إضافة إلى التأكد من التزام المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة بمقتضيات الأمن القومى، مع ضمان حق المستهلك فى الحصول على خدمات إعلامية بأجود المعايير وأفضل الشروط ، وضمان التزام المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة بتطبيق معايير وضوابط المحتوى الإعلامى الى يضعها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام .**ومن أهم اختصاصات الهيئة الوطنية للإعلام :**

1. تعيين رؤساء مجلس إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة.
2. العمل على تنفيذ الضوابط اللازمة لتنظيم العمل فى المؤسسات وإتباع أصول المهنة وأخلاقياتها. تنفيذ معايير تقييم المنتج الإعلامى أو الإعلانى فى المؤسسات.
3. وضع الخطط والسياسات العامة والبرامج الكفيلة بصيانة الاستوديوهات المسموعة والمرئية والأخبار ومتابعة تنفيذها.
4. متابعة أنشطة المؤسسات الإعلامية وتقويم مدى نجاحها فى أداء مهمتها.
5. إجراء البحوث واستطلاعات الرأى الى تستهدف تقييم وتطوير البرامج
6. إعداد الدراسات والإحصائيات الخاصة باحتياجات الأسواق وتنظيم أعمال الدعاية والإعلان.
7. شراء الشركات أو إدماج شركاتها فى غيرها.
8. استثمار أموالها فى الأوجه الى تتفق مع أهدافها.

**مفاهيم الدراسة**

**ترشيد الأداء المهني**

تقصد الباحثة في الدراسة الحالية بمفهوم **"ترشيد الأداء المهني"** هو تحقيق حالة من التناسق والتناغم بين العاملين في الصحف المطبوعة والإلكترونية والوسائل المسموعة والمرئية وذلك لتقديم المحتوي الصحفي والإعلامي بأفضل صورة، إنطلاقا من معايير محددة تتعلق بالالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية التي وردت في مواثيق الشرف الصحفي، ومراعاة دقة المعلومات والبعد عن الغموض، ومراعاة الذوق والآداب العامة للمجتمع، والالتزام بالسياسة التحريرية، بالإضافة إلي معايير ترتبط بمدي تطوير القائم بالاتصال لمهاراته، كإجادة الحاسب الآلي، والحصول علي الدورات التدريبية المتخصصة في مجال عمله.

**تحليل الأدبيات السابقة:**

حرصت الباحثة علي مراجعة الدراسات السابقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الدراسة، وتخدم أهداف الدراسة بشكل عام، وتم تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين أساسيين:

**المحور الأول: الدراسات التي تضمنت المعايير الحاكمة لتقييم الأداء المهني:**

سعت بعض الدراسات العربية والأجنبية عبر توظيف أداة الاستبيان، ونظريتي حارس البوابة وتحليل النظم، ومدخلي الممارسة المهنية والأداء الوظيفي، للكشف عن أهم المعايير الحاكمة لتقييم الأداء المهني للصحفيين داخل المؤسسات الصحفية، وخلصت إلي أن أهم هذه المؤشرات، هي: الالتزام بإنتاج عدد معين من التقارير والقصص الصحفية، السبق الصحفي، مدي الالتزام بأخلاقيات الممارسة المهنية التي وردت في مواثيق الشرف الصحفي، مراعاة دقة المعلومات والبعد عن الغموض، ومراعاة الذوق والآداب العامة للمجتمع، والالتزام بالسياسة التحريرية، وردود الأفعال الرسمية وغير الرسمية علي الموضوعات والقصص الصحفية المنشورة، بالإضافة إلي مؤشرات ترتبط بمدي تطوير القائم بالاتصال لمهاراته، كإجادة الحاسب الآلي، والحصول علي الدورات التدريبية المتخصصة في مهارات الكتابة الصحفية.[3]

فيما حللت دراسة **Joseph Straubhaar (2016)**[4] المعايير المهنية الحاكمة لمهنة الصحافة في البرازيل عبر فترات زمنية مختلفة، وخلصت إلي مجموعة من المؤشرات المشتركة بينها التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء الصحفي، هي: مراعاة المصلحة العامة في تحرير الموضوعات الصحفية، إبراز مختلف وجهات النظر، عدم الحض علي الكراهية، والتحيز لطرف علي حساب الطرف الآخر.

وتطرقت **دراسة أسماء قنديل (2015)**[5] إلي ستة معايير أساسية حاكمة لمهنية الأداء الصحفي انطلاقا من نظرية ثقافة غرف الأخبار، ومدخل تحليل النظم، ونظرية حارس البوابة، هي: تبسيط اللغة، تدقيق المعلومات، إضفاء الطابع الإنساني علي الأخبار، التدقيق اللغوي والأسلوبي، التفرد بين الصحف، تقديم معالجات متميزة تحظي بقبول القراء.

اهتمت دراسات **(مهيرة عماد[6] 2018، إسراء عبد الرحمن[7] 2016، فيروز عبد الحميد[8] 2014، سالم فاضل[9] 2008)** بوضع مقياس لتقييم اداء المؤسسات الصحفية في إطار مدخل الجودة الشاملة، باعتباره أحد المداخل النظرية الحديثة التي تزايد الاعتماد عليها في المؤسسات الصحفية خلال الفترة الأخيرة، تبلورت مؤشراته في جودة المنتج التحريري، القدرة علي جذب المعلنين، إتباع الفكر الإداري المتطور، تبني المؤسسات الصحفية لأساليب تكنولوجية حديثة من شأنها تطوير الأداء، ومدي وجود خطة استراتيجية لدي المؤسسة الصحفية بشأن تطوير أدائها المهني، وأكدت أن احد المظاهر الدالة علي غياب المعايير الحاكمة للجودة داخل أي مؤسسة صحفية تتجلي في غلبة الوساطة في تعيين المحررين والقيادات الصحفية علي نحو يؤكد عدم وجود سياسة واضحة لفلسفة التعيين داخل تلك المؤسسات، إلي جانب عدم الاهتمام بالتدريب المستمر للمحررين والصحفيين، وكذلك عدم الالتزام بالمعايير المهنية الحاكمة للمهنة، بشكل يعكس تجاوزات مثل عدم الالتزام بالدقة في نشر المعلومات، وتلوين الحقائق، وعدم دعم الموضوعات بالأدلة والوثائق.

ورصدت بعض الدراسات الأخري عدة مقاييس لتقييم الأداء المهني من منظور أخلاقي، منها مقياس للكشف عن الأخبار المزيفة، كأحد الإشكاليات الرئيسية أثناء تقييم الأداء المهني والأخلاقي في المؤسسات الصحفية[10]، ومقياس آخر لرصد تجاوزات الممارسة المهنية، والتي تمثلت مؤشراته في التشهير، السب والقذف ، ابتزاز المصادر، عدم مراعاة الدقة والموضوعية في نقل الأخبار، تقديم معالجات سطحية ومبتورة تفتقر للمعلومات، ونشر صور الجثث أثناء تغطية أخبار الحوادث، وكذلك نشر الصور الفاضحة ، وعدم مراعاة الذوق العام في المجتمع، وعدم التمييز بين الإعلان والمادة التحريرية[11].

وخلصت دراسات **(فوزية عبدالله آل علي[12] 2014، ميرال صبري[13] 2014، Kathryn Bell[14] 2008، نرمين خضر[15] 2008)**، إلي أن رؤي وتصورات الصحفيين بشأن مفهوم المهنية وتصوراتهم لأدوراهم المنوط القيام بها في المجتمع، أمر من شأنه التأثير في نوعية المؤشرات التي يطرحونها بشان تقييم الأداء الصحفي، سواء من منظور مهني بحت، وفقا للقيم المهنية الحاكمة لمهنة الصحافة كالدقة والموضوعية، والتوازن، أو منظور أخلاقي يتعلق بمدي التزامهم بأخلاقيات الممارسة الصحفية.

كما سعت دراسة **(سهير عثمان[16]،2020)** إلي التعرف علي استخدامات الصحفيين المصريين لصفحات تقييم الأداء المهني علي شبكات التواصل الاجتماعي ورؤيتهم لحدود الاستفادة منها في تصحيح الممارسات المهنية اللامعيارية، عبر توظيف صحيفة الاستقصاء مع عينة من الصحفيين المصريين تبلغ 200 مفردة، وخلصت الدراسة إلي أن أبرز استخدامات الصحفيين المصريين لهذه النوعية من الصفحات تكمن في التعرف علي الأخطاء المهنية التي يرتكبها زملائهم في الصحافة المصرية، ثم جاء بعد ذلك التعرف علي طرق أسلوبية جديدة في التحرير الصحفي واكتشاف زوايا جديدة للمعالجة الصحفية.

**المحور الثاني: الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة علي الأداء المهني:**

حددت بعض الدراسات في إطار اعتمادها علي المنهج الإثنوجرافي، بأدواته المقابلة والملاحظة بالمشاركة، واستخدامها لأساليب التحليل الكيفي، العوامل المؤثرة علي الأداء المهني للصحف والصحفيين، منها دراسة **(سلوي إبراهيم[17]، 2018)** التي حددت ثلاث متغيرات أساسية حاكمة للأداء المهني في عينة من المواقع الإلكترونية المصرية "بوابتي الأهرام والوطن"، وهي التنشئة المهنية للمحررين، السياسة التحريرية، وعدد سنوات الخبرة ، كما ضمت دراسة **(خالد زكي[18]، 2017)** تسع متغيرات أساسية، كلا منها يضم مؤشرات فرعية للكشف عن الضغوط المؤثرة في مهنية الأداء، وهي شخصية رئيس التحرير وتوجهاته المهنية والفكرية، السياسة التحريرية، الضغوط السياسية، الضغوط الاقتصادية، علاقة الصحفيين بالمصادر، السياق الزمني والمجتمعي، المحددات التكنولوجية، الضغوط القانونية، وكذلك المحددات الذاتية الخاصة بالمحرر.

وبحثت دراسة **(هالة نوفل[19] ،2006)** في طبيعة العوامل المؤثرة علي الأداء المهني للمراسلين الدوليين المقيمين بالقاهرة، وانعكاساتها علي التدفق الإخباري، من خلال عينة تضم 104 من المراسلين الدوليين في القاهرة، وخلصت إلي أن الضغوط المهنية والإدارية تعد أحد أهم معوقات الأداء الاتصالي لدي المراسل الدولي في مجال جمع وانتقاء الأخبار والموضوعات المختلفة، وهو ما يؤدي إلي وجود ازدواجية في العمل الإعلامي لديهم.

**واهتمت دراسات أخري بقياس تأثير الضغوط السياسية علي مهنية الأداء الصحفي،** كدراسة **(سهير عثمان[20]،2014)**، التي اهتمت بدراسة طبيعة تأثير الضغوط السياسية علي أداء الصحفيين العاملين في الصحف اليومية الخاصة وتأثير هذه الضغوط علي المنتج الصحفي النهائي، من خلال إجراء مقابلات مع 33 محرر ومصور في صحف المصري اليوم والوطن واليوم السابع والشروق والتحرير، شاركوا في تغطية أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والاستخلاصات المتعلقة بالضغوط التي تمارس علي الصحفيين أثناء تأدية مهمتهم الصحفية والتي تنعكس بالضرورة علي أدائهم الصحفي، ومنها ما يتعلق بمعدل الأمان والسلامة أثناء تغطية الأحداث الساخنة ، عدم حصولهم علي دورات تدريبية لتحسين آدائهم الصحفي، بالإضافة إلي سيطرة العلاقات الشخصية علي تكليفهم بعمل من عدمه.

وأيضا اهتمت دراسات (**Roslina Abdul Latif[21] ،2014 Scott Gehlbach and Sonin Konstantin[22] 2008** ، **هشام محمد عبد الغفار[23]، 2006**) ، بوضع مؤشرات عامة لقياس تأثير الضغوط السياسية علي الأداء المهني، منها توجيه السياسة التحريرية بشكل يخدم توجهات الحكومة والسلطة الحاكمة، وإبراز إنجازات النظام وتلميع مسئوليه، وتغييب الخطاب المناوئ له، ومنع نشر بعض الموضوعات او تعديل زوايا معالجتها لأسباب سياسية، والتنبيه علي الصحف بعدم الاقتراب من ملفات بعينها، والهجوم علي معارضيه.

كما اهتمت دراسة **(محمد زين عبد الرحمن[24]، 2013)** بالتعرف علي التغيرات السياسية المصرية وانعكاساته علي الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحف الإقليمية، من خلال

دراسة ميدانية علي عينة قوامها 150 صحفي من العاملين بالصحف الإقليمية بصعيد مصر. وخلصت الدراسة إلي أن 66.7% من الصحفيين العاملين بالصحف الإقليمية يروا أن أدائهم المهني قد أصابه التغيير بعد الأحداث السياسية في مصر في الفترة الأخيرة، وأن أهم التحديات المهنية التي تواجه الصحف الإقليمية هي عدم وضوح سياسة التحرير وتخلفها عن مجاراة العصر، ذاتية معايير النشر وعدم وضوحها،و ضغوط المنافسة مع الصحف ووسائل الإعلام الأخرى والعجز عن مواكبتها.

كما حاولت دراسة **(رحاب محمد أنور[25]، 2018)** الاقتراب من الواقع المهني للمصورين الصحفيين والتعرف على العوامل المؤثرة في أدائهم المهني ، وطبقت الدراسة على عينة من المصورين بلغ عددهم (79 مفردة) في ست صحف وهي الأهرام والأخبار والوفد واليوم السابع والمصري اليوم والشروق. وخلصت الدراسة إلي أن العوامل الداخلية الخاصة بالمؤسسات الصحفية التي يعمل بها المصورون، تمارس دورا واضحا علي ادائهم المهني، لاسيما علاقات العمل، حيث ظهر تأثير عامل التعاون بين المصورين القدامي والجدد، وكل العوامل ذات الصلة بالثواب والعقاب، بالإضافة إلي العوامل الخارجية المتعلقة بعدم وجود حماية للمصورين أثناء تأدية اعمالهم، والمضايقات التي يتعرضون لها، وأيضا تأثير علاقة الصحيفة بالنظام السياسي.

وعرضت دراسات (**Tomás Undurraga[26] 2017، أحمد سيد عبد العظيم[27] 2015، Magdalena Saldana وآخرون[28] 2014، عماد الدين على[29] 2014، Tina Tomazic[30] 2012** ) تأثير الأزمات الاقتصادية التي تواجهها صناعة الصحافة علي مهنية الأداء ، تمثلت في قيام الصحف بنشر إعلانات لا تتسق مع شخصيتها التحريرية والإخراجية، ممارسة صناع القرار علي أنفسهم قدرا من الرقابة الذاتية للحفاظ علي حصة الصحيفة من الإعلانات ، بل ووصل الأمر إلي الاستجابة لضغوط المعلنين باستبعاد قصص صحفية لا تتناسب معهم، خوفا من انسحاب المعلنين، إلي جانب التركيز علي القيم الاقتصادية علي حساب القيم المهنية أثناء انتقاء الموضوعات الصحفية للنشر.

وفي نفس السياق ، سعت دراسة **(غالم عبد الوهاب[31]، 2021)** إلى معرفة العلاقة القائمة بين الإعلان والأداء المهني في مجال الصحافة المكتوبة، من خلال دراسة ميدانية مع عينة من الصحفيين والقيادات الصحفية في المؤسسات الإعلامية المتواجدة بولاية وهران الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلان يعد من آليات الرقابة التي توظفها السلطة السياسية من أجل ضمان ولاء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، حيث أثر ذلك على أدائهم المهني، بل امتد الأثر إلى الحياة الاجتماعية لهم من خلال فقدان مناصبهم وإحالتهم للتقاعد.

**وفي سياق مختلف تماما،** خلصت دراسة ( **وداد عوض و عارف جمعة[32]، 2018)** إلي إن ممارسة الرقابة في المؤسسات الصحفية يزيد من فعالية الأداء الصحفي الذي يؤد بدوره إلى تدارك الأخطاء وزيادة المعرفة، حيث يعتمد تقييم الأداء المهني على مجموعة القدرات والخبرات التي تحتاج إلى عدة مقاييس منها :مقدرة الصحفيين وسلوكهم المهني .وكشفت الدراسة أن تطبيق الرقابة لا يثير استياء العاملين، بل يتقبلونها في إطار تجويد العمل.

**وفي محاولة لقياس تأثير السياسة التحريرية على الأداء المهني** ، بحثت دراسة **أحمد حسين محمدين، 2002**[33] في المعوقات المهنية للصحفيين العاملين في مجال شئون البيئة، والتي خلصت إلي أن نسبة كبيرة من الصحفيين العاملين في مجال شئون البيئة غير مؤهلين للعمل بالشكل الذي يجعلهم يواجهون المشكلات والقضايا البيئية، فهم لم يحصلون علي أي دورات تدريبية في هذا المجال، بالإضافة إلي عوائق السياسة التحريرية للصحف التي يعملون بها.

وتتفق هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها **مها الطرابيشي**[34] في دراستها حول الضغوط والعوامل المؤثرة فى انتقاء الأخبار ونشرها لدى الصحفيات المصريات، والتي أكدت أن أبرز هذه الضغوط هي ضغوط السياسة التحريرية والاخلاقيات المهنية والعلاقات بالزملاء والرؤساء والصراع من أجل الحصول علي ترقية.

**وفي نفس السياق،** هدفت دراسة **(عزام عنانزة[35]، 2017)** إلى معرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المهني للصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية الأردنية، ودرجة تأثير هذه العوامل على أدائهم المهني، من خلال إجراء مسح ميداني على عينة قوامها ( 100 ) صحفي عامل في المواقع الإخبارية الأردنية المختلفة. وتوصلت النتائج إلى أن أبرز العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المهني للصحفيين العلاقة بالزملاء الصحفيين العاملين في الموقع، والسياسة التحريرية للموقع، في حين كان أبرز العوامل الخارجية عدم القدرة على تغطية الأحداث التي تجري في الأماكن البعيدة، وتهديد السلطة بالحبس أو الغرامة في حال نشر ما يتعارض معها.

وخلصت دراسة( **Frank R & Laura**[36]**، 2015** ) التي اعتمدت علي تحليل مضمون الصفحة الأولي لصحيفتي "الي بيس" و "الموندو" الأسبانية الحزبية، إلي أن السياسة التحريرية تضع حدودا واضحة لأولويات القضايا التي يجب الاهتمام بها، وتحدد بشكل واضح منظومة المعايير والقيم التي ينبغي أن يلتزم بها الصحفيون في سياق عملهم، وأضافت إليها دراسة **(Michael Brueggemann**[37]**، 2011)** أن السياسة التحريرية هي العامل الرئيسي في بناء القصص الإخبارية المتعلقة بالأحداث اليومية، وطرق معالجتها، واتخاذ قرار بنشرها من عدمه، وأكدت **(مني المراغي[38]، 2009)** من واقع دراستها للمضمون، والقائم بالاتصال في الصحف المصرية باختلاف توجهاتها، وأنماط ملكيتها، للتعرف على محددات تشكيل أطر الخطاب السياسي، أن السياسة التحريرية قد جاءت في مقدمة العوامل الرئيسية في تشكيل محددات الخطاب السياسي بها. وكشفت دراسة **(محمد نصر الدين[39]، 2005)** أن توافق الصحفيين المصريين مع السياسات التحريرية للصحف أحد الاعتبارات التي تضعها القيادات داخل المؤسسات الصحفية المصرية كشرط أساسي لقبول الصحفيين للعمل بتلك المؤسسات، وهذا ما اتفقت معه دراسة **(أسامة عبد الرحيم[40]، 2005)** التي أكدت أن عامل السياسة التحريرية قد يؤدي إلى حذف كثير من الأراء التي لا تتفق مع سياسة الصحيفة أو تقديم معالجات جزئية مبتورة على هامش معالجتها.

**-وأشارت عدة دراسات إلى أن علاقات الصحفيين بمصادرهم تعد أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الأداء المهني،** من بينهم دراسة (**Matt Carlson**[41] ، 2009) التي قدمت

توصيفًا لأنماط هذه العلاقة، ما بين علاقة الندية وأهم مؤشراتها استقلالية الصحفي عن مصدره، وعلاقة المنفعة المتبادلة وأهم مؤشراتها أن كلاً منهما يحاول إرضاء الآخر في إطار تحكمه المنفعة العامة والمصالح المتبادلة بين الطرفين، وعلاقة التحكم، وأهم مؤشراتها فرض المصدر لسيطرته على الصحفي، والتدخل فيما ينشره ، وكذلك دراسة **(أميمة عمران[42]، 2009)** التي سعت للكشف عن العوامل التي تؤثر في تشكيل ملامح العلاقة بين القائم بالاتصال ومصادره، وتوصلت إلى أن مثل هذه العلاقات تجعل بعض المصادر تتدخل في نشر معلومات بعينها، أو في تحديد أولويات الموضوعات ومطالبة الصحفيين بما ينبغي نشره تحقيقًا لمصالحهم. وأشارت دراسة **(أسما حافظ[43]، 2001)** إلى أن رؤية الصحفيين لحدود العلاقة بمصادرهم تراوحت ما بين علاقة عمل فقط، علاقة صداقة ومودة، ومجاملات شخصية لها مردودها السلبي في المساس باستقلالية الصحفي والتقيد في النشر أو عدمه برغبة المصدر على حساب الحقيقة.

ولخصت دراسة **(جيهان إلهامي[44]، 2000)** أسباب التوتر بين الصحفيين ومصادرهم، من واقع دراستها عن صفحة الشئون البرلمانية في الصحافة القومية ، وتوصلت إلى أن النسبة الغالبة من أفراد العينة رتبوا هذه الأسباب على النحو التالى :كشفهم عن بعض سلبيات ومخالفات المصادر، ورفض المحرر نشر مادة تحمل قدرا من الدعاية للمصدر بنسبة كبيرة، وتعارض في المصالح والاهتمامات، وكذلك رفض المصادر لممارسة الدور الرقابي عليهم من جانب الصحفيين.

**ورصدت مجموعة من الدراسات[45] تأثير المتغيرات التكنولوجية على الأداء المهني للمحررين، عبر مؤشرات إيجابية** تمثلت في التنوع في اختيار المصادر الصحفية، وتجويد المنتج النهائي للعملية الصحفية، والابتكار في أساليب الكتابة والفنون الصحفية، وإتاحة أكبر قدر من المعلومات عبر الاعتماد على شبكة الإنترنت، **ومؤشرات سلبية** تتجسد في كون تلك التحديات قد أضرت بالكثير من الاعتبارات المهنية، حيث ساعدت على إمكانية تحريف المواد المصورة، فضلاً عن أن الإنترنت كأحد الاعتبارات التكنولوجية قد مكن بعض الوسائل الإعلامية من تضليل القراء والمشاهدين من خلال نشر أي أخبار، في ظل غياب عملية الرقابة، إلى جانب أنه ساعد في انتشار ظاهرة "صحفيي جوجل" غير المتخصصين، وهو ما أتاح الفرصة بحسب نتائج تلك الدراسات لاختراق الكثير من الاعتبارات المهنية.

**التعليق علي الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها:**

**فيما يتعلق بالقضايا البحثية التي أثيرت في المحورين السابقين:** تضمنت **دراسات المحور الأول** العديد من القضايا البحثية الشائكة المتعلقة بالمعايير الحاكمة بتقييم الأداء المهني للصحفيين في مصر والعالم ، وعدد اخر من الدراسات التي اهتمت بوضع مقياس لتقييم اداء المؤسسات الصحفية في إطار مدخل الجودة الشاملة، باعتباره أحد المداخل النظرية الحديثة التي تزايد الاعتماد عليها في المؤسسات الصحفية خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلي الدراسات التي اهتمت بوضع عدة مقاييس لتقييم الأداء المهني من منظور أخلاقي، منها مقياس للكشف عن الأخبار المزيفة، كأحد الإشكاليات الرئيسية أثناء تقييم الأداء المهني والأخلاقي في المؤسسات الصحفية. **اما دراسات المحور الثانى** فتركزت قضاياها البحثية

في دراسة العوامل المؤثرة علي الأداء المهني للصحف والصحفيين، واهتمت دراسات أخري بقياس تأثير الضغوط السياسية علي مهنية الأداء الصحفي، ومجموعة أخري من الدراسات اهتمت بدراسة تأثير الأزمات الاقتصادية التي تواجهها صناعة الصحافة علي مهنية الأداء، وأشارت عدة دراسات إلى أن علاقات الصحفيين بمصادرهم تعد أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الأداء المهني، ورصدت مجموعة من الدراسات أيضا تأثير المتغيرات التكنولوجية على الأداء المهني للمحررين.

**فيما يتعلق بالمجتمعات التي أجريت فيها هذه الدراسات:** رصدت الباحثة تنوعا ملحوظا في طبيعة المجتمعات التي تم فيها تطبيق هذه الدراسات السابقة؛ حيث شملت المجتمعات العربية والأوروبية والأمريكية والإفريقية والآسيوية. وتري الباحثة أن هذا التنوع يخدم بشكل كبير هذا المسار البحثي الحالي، حيث أضفي عمقا بحثيا علي الظاهرة المدروسة.

**فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في جمع البيانات:** لاحظت الباحثة توازنا ملموسا في اختيار الأدوات الكمية كالاستبيان وتحليل المضمون بشكله الكمي والكيفي، والكيفية كالمقابلات المقننة وشبه المقننة والملاحظة بالمشاركة .

**فيما يتعلق بالمناهج:** اتسمت المناهج المستخدمة بالتنوع سواء في الدراسات العربية أو الأجنبية، وشمل هذا التنوع ما يتعلق باستخدام العلاقات الارتباطية والمنهج المسحي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة والمنهج الإثنوجرافي، كما جمعت العديد من الدراسات الأجنبية بين التصميمات المنهجية التي تمزج الكمي بالكيفي.

**أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

تمثلت أوجه استفادة الباحثة من الإطلاع علي الأدبيات العربية والأجنبية في بلورة المشكلة البحثية وتحديد الأدوات البحثية الملائمة لجمع بيانات الدراسة الحالية بما يحقق أهدافها، بالإضافة إلي تحديد الإطار النظري الملائم لفرضيات الدراسة، كما نجحت الباحثة في بلورة أطروحة هذه الدراسة من خلال الوقوف علي النقاط التي لم تتناولها الأدبيات السابقة وهي اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية.

## الإطار النظري للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي مدخلين نظريين أساسيين، استفادت منهم الباحثة بشكل رئيسي في صياغة المحاور الرئيسية لاستمارة الاستبيان المستخدمة في جمع بيانات الدراسة الحالية، وتضم هذه المداخل النظرية، ما يلي:

### أولا: مدخل الممارسة المهنية

يشير مدخل الممارسة المهنية إلي أن مضمون وسائل الإعلام يتأثر بأساليب الممارسة المهنية للقائم بالاتصال، والتي تتأثر بالعديد من العوامل مثل التنظيم الإداري للمؤسسة، والتأهيل العلمي والمهني للصحفيين، واتجاهات العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الزملاء

واعتبارات الرضا الوظيفي، وأيضا العلاقات بالمصادر والمساهمين والمعلنين والعملاء وتفاعل المؤسسة مع البيئة الاجتماعية والسياسية وطبيعة الدور والمركز الذي يتمتع به المالك أو الناشر او رئيس التحرير أو الرؤساء عموما، وكذا كل مستويات الضغوط المهنية الداخلية والخارجية.

و هو ما يُؤكد حقيقة أن " مخرجات العملية الصحفية لا تتأثر فقط بتأثيرات البيئة أو السياق الاجتماعي والنظم التي تنتمي إليها ولكنها تتأثر أيضا بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية في المؤسسات الصحفية ذاتها، والتي تتأثر أيضا باتجاهات التنظيم وبنائه وأهدافه في داخل هذه المؤسسات .مما يثير البحث في هذه الاتجاهات والعوامل المؤثرة فيها وأثرها في العملية الصحفية ومخرجاتها.[46]

و يُعتبر مدخل الممارسة المهنية في الدراسات الصحفية من المداخل التي يُعتبر القائم بالاتصال مجالا رئيسيا للبحث باعتباره المسؤول الأول عن الإعداد الفني والإعلامي للمحتوى الصحفي.

**اتجاهات الدراسات الصحفية في إطار مدخل الممارسة المهنية:**

يمكن طرح عدة اشكاليات تنتمي إلى مدخل الممارسة المهنية والتي يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين هما:

**"الاتجاه الأول :**وصف اتجاه الممارسة المهنية ومستواها في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتقنية في إطار تحديد السمات الخاصة للمؤسسة الصحفية المدروسة.

**الاتجاه الثاني :** وصف اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها في إطار العلاقة مع غيرها من العوامل الداخلية والخارجية، وتأثيرات الممارسة المهنية على المنتج الصحفي في النهاية.

وبالتالي فالممارسة المهنية هي محصلة تفاعل عدد من العناصر والعوامل، التي تبدأ من الألتزام بالفكرة أو المبدأ او الهدف الخاص بالمؤسسة الصحفية، إلي الضوابط والقيود التي تفرضها العلاقات التنظيمية والأدوار والمراكز المرتبطة بالإطار التنظيمي للمؤسسة.[47]

**ثانيا: مدخل حارس البوابة**

وظفت الباحثة نظرية حارس البوابة الإعلامية، من خلال دراسة العوامل الأساسية التي تؤثر علي عمل القائمين بالاتصال، وتشمل هذه العوامل:

- معايير المجتمع وقيمه وتقاليده
- معايير ذاتية تشمل عوامل التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والاتجاهات، والميول والانتماءات والجماعات المرجعية
- معايير مهنية تشمل سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار المتاحة وعلاقات العمل وضغوطه

- معايير الجمهور، حيث يحتاج القائم بالاتصال إلي تحديد جمهوره بدقة، لأن تصوره لهذا الجمهور يؤثر علي قراراته تأثيرا لا يمكن أن نقلل من شأنه. [48]

**فروض الدراسة**

**لجأت الباحثة إلي صياغة الفروض الصفرية، نظرا لعدم اعتمادها بشكل أساسي علي اختبار فرضيات نظريات سابقة، بل تحديد الفروض وفقا لمتغيرات الدراسة الحالية، وفي هذا الصدد يؤكد د. محمد عبد الحميد[49] "** أساس الفروض الإحصائية هو الفرض الصفري الذي يفترض بداية عدم إمكانية الحصر الكافي والدقيق لبارامترات الأصول أو العينات نتيجة ندرة البيانات أو المعلومات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث بالشكل الذي يجعل الباحث يطمئن بداية إلي عدم وجود فروق ، أو عدم وجود علاقة ذات دلالة أو مغزي إحصائي، وأي نتيجة خلاف ذلك تكون بسبب عوامل أخرى وليس بسبب الاتفاق في الخصائص أو السمات الخاصة بالعينات" ، **ومن هذا المنطلق تم صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:**

**الفرض الأول:**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا للجهة التي يعمل بها الصحفيين أو الإعلاميين (حكومي – خاص)

**الفرض الثاني:**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا لطبيعة وظيفة عينة الدراسة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا)

**الفرض الثالث**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا لعضوية عينة الدراسة للنقابات المهنية.

**الإطار المنهجي للدراسة:**

**أولا: نوع الدراسة:**

تنتمي هذه الدراسة لحقل الدراسات الوصفية، إذ تقدم هذه الدراسة الحالية توصيفا وتحليلا وتفسيرا لاتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية.

**ثانيا: منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة علي منهج المسح بشقه الميداني، الذي وظفته الباحثة في مسح عينة من الصحفيين والإعلاميين المصريين من خلال توظيف بعض المتغيرات الأساسية ( النوع / طبيعة الوظيفة / الانتماء لنقابة مهنية/ ملكية وسائل الإعلام).

**ثالثا: أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات:**

اعتمدت الدراسة الحالية علي استخدام صحيفة الاستقصاء الإلكتروني كوسيلة لجمع البيانات من الصحفيين والإعلاميين المصريين محل الدراسة الحالية، حيث تم تصميم الاستمارة من خلال تطبيق Google Forms وإرسالها لعينة الدراسة عبر تطبيق الواتس آب ، وبعض المجموعات الصحفية والإعلامية المتخصصة عبر موقع فيس بوك.

**إجراءات الصدق والثبات:**

تجري اختبارات الصدق والثبات بهدف التأكد من مصداقية أداة البحث والثقة في نتائج الدراسة.

**(1) إجراءات صدق صحيفة الأستقصاء :**

يعني بالصدق أن تكون الاستمارة صالحة لتحقيق أهداف البحث، وأن تعكس ما يفترض أن تعكسه، وهو ما تحققت منه الباحثة عند عرض استمارة الأستقصاء علي مجموعة من المحكمين[50]، حيث أرفقت بها تقريرا وافيا تضمن مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها.

ووفقا لما هو متبع منهجيا ، أبقت الباحثة علي الأسئلة التي تستحوذ علي نسبة اتفاق بين المحكمين تزيد عن (85%) باعتبار أنه يمثل مستوي مرتفعا من الصدق، واستبعاد الأسئلة التي تحصل علي نسبة اتفاق أقل، ودمج بعض الأسئلة معا وفقا لرأي المحكمين.

**(2) إجراءات الثبات في صحيفة الأستقصاء :**

لحساب ثبات استمارة الاستقصاء، تم استخدام **معامل ثبات ألفا كرونباخ**، حيث تبين أن نسبة ثبات الاستمارة 75%، وكان معامل الصدق الذاتي 87%، **والجدول رقم (1) يوضح تفاصيل** ذلك:

| المتغير | الدرجات | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | ثبات ألفا كرونباخ | معامل الصدق الذاتي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحد الادنى | الحد الاقصى | | | | | |
| الاستمارة ككل | | | | | | 0.759 | 0.871 |
| حقوق الصحفيين | 6 | 18 | 10.1 | 2.8 | 56.1 % | 0.801 | 0.895 |
| واجبات الصحفيين | 6 | 18 | 12.3 | 3.1 | 68.3 % | 0.838 | 0.915 |
| مخالفات وسائل الإعلام | 10 | 30 | 15.7 | 4.4 | 52.3 % | 0.748 | 0.865 |
| تدريب وتأهيل الصحفيين | 8 | 24 | 21.4 | 3.2 | 89.2 % | 0.782 | 0.884 |

**مقاييس الدراسة:**

وهي مجموعة من المقاييس تم تطويرها من أسئلة استمارة الاستقصاء، حيث قدرت إجابات المبحوثين بعدد من الدرجات وفقا لاتجاهاتهم نحو حقوقهم وواجباتهم ودور المجلس الأعلي

لتنظيم الإعلام في المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام، وأيضا دور المجلس في تأهيل وتدريب الصحفيين والإعلاميين، **وظهر للباحثة المقاييس التالية:**

**جدول رقم (2) وجدول رقم (3) يوضحان مقياس اتجاهات عينة الدراسة نحو العبارات المتعلقة بحقوق الصحفيين والإعلاميين مقتبسة من قانون 180 لسنة 2018**

**الحد الادنى 6 الحد الاقصى 18**

| | | |
|---|---|---|
| دائما | 6 | 9 |
| احيانا | 10 | 13 |
| نادرا | 14 | 18 |

| | ك | % |
|---|---|---|
| دائما | 15 | 12.5 |
| احيانا | 50 | 41.7 |
| نادرا | 55 | 45.8 |
| الاجمالي | 120 | 100 |

**جدول رقم (4) وجدول رقم (5) يوضحان مقياس اتجاهات عينة الدراسة نحو العبارات المتعلقة بواجبات الصحفيين والإعلاميين مقتبسة من قانون 180 لسنة 2018**

**الحد الادنى 6 الحد الاقصى 18**

| | | |
|---|---|---|
| دائما | 6 | 9 |
| احيانا | 10 | 13 |
| نادرا | 14 | 18 |

| | ك | % |
|---|---|---|
| دائما | 37 | 30.8 |
| احيانا | 64 | 53.3 |
| نادرا | 19 | 15.8 |
| الاجمالي | 120 | 100 |

**جدول رقم (6) وجدول رقم (7) يوضحان مقياس اتجاهات العينة نحو العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها**

**الحد الادنى 10 الحد الاقصى 30**

| | | |
|---|---|---|
| موافق | 10 | 16 |
| لا رأي لي | 17 | 23 |
| معارض | 24 | 30 |

| | ك | % |
|---|---|---|
| موافق | 7 | 5.8 |
| لا رأي لي | 40 | 33.3 |
| معارض | 73 | 60.8 |
| الاجمالي | 120 | 100 |

**جدول رقم (8) وجدول رقم (9) يوضحان مقياس اتجاهات العينة نحو العبارات التي تتعلق بدور المجلس الأعلي للإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين:**

**الحد الادنى 8 الحد الاقصى 24**

| | | |
|---|---|---|
| موافق | 8 | 12 |
| لا رأي لي | 13 | 18 |
| معارض | 19 | 24 |

| | ك | % |
|---|---|---|
| موافق | 101 | 84.2 |
| لا رأي لي | 18 | 13.3 |
| معارض | 3 | 2.5 |
| الاجمالي | 120 | 100 |

**الإطار الإجرائي للدراسة:**

**عينة الدراسة:**

قامت الباحثة بإجراء الدراسة علي عينة قوامها 120مفردة عن طريق أسلوب العينة المتاحة، باستخدام أسلوب الاستبيان الإلكتروني Google forms، وتم تطبيق الدراسة في الفترة من 29 مارس 2022 حتي 28 أبريل 2022، **والجدولين التاليين يوضحان سمات وخصائص عينة الدراسة:**

**جدول رقم (10) يوضح سمات و خصائص عينة الدراسة**

| سمات وخصائص عينة الدراسة | | | |
|---|---|---|---|
| النوع | | ك | % |
| | ذكر | 83 | 69.2 |
| | أنثي | 37 | 30.8 |
| عضوية النقابة | نعم | 85 | 70.8 |
| | لا | 35 | 29.2 |
| طبيعة الوظيفة | لا يعتلي منصبًا | 66 | 55 |
| | يعتلي منصبًا | 54 | 45 |
| نمط ملكية المؤسسات الاعلامية محل الدراسة | حكومية | 59 | 49.2 |
| | خاصة | 61 | 50.8 |
| الإجمالي | 120 مفردة | | |

**جدول رقم (11) يوضح المؤسسات الإعلامية التي تنتمي إليها عينة الدراسة الحالية**

| اسم المؤسسة الصحفية أو الإعلامية | ك | % |
|---|---|---|
| أخبار اليوم | 16 | 13.3 |
| البوابة نيوز | 10 | 8.3 |
| الأهرام | 10 | 8.3 |
| اليوم السابع | 10 | 8.3 |
| دار الهلال | 10 | 8.3 |
| جريدة الجمهورية | 5 | 4.2 |
| الشروق | 5 | 4.2 |
| روز اليوسف | 5 | 4.2 |
| المصري اليوم | 5 | 4.2 |
| اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري | 4 | 3.3 |
| الوفد | 3 | 2.5 |
| جريدة الوطن | 3 | 2.5 |
| قناة اكسترا نيوز | 3 | 2.5 |
| الإذاعة المصرية | 3 | 2.5 |
| الهيئة الوطنية للاعلام | 2 | 1.7 |
| مجلة أكتوبر | 2 | 1.7 |
| موقع مصراوي | 2 | 1.7 |
| الديار | 2 | 1.7 |
| قناة نادي الزمالك | 2 | 1.7 |
| On E | 2 | 1.7 |
| الشرق الأوسط | 1 | 0.8 |
| العين الإخبارية | 1 | 0.8 |
| القاهرة 24 | 1 | 0.8 |
| المدينة السعودية | 1 | 0.8 |
| المصريون | 1 | 0.8 |
| بلدنا اليوم | 1 | 0.8 |
| جريدة الطريق | 1 | 0.8 |
| جريدة المصريون | 1 | 0.8 |
| شبكة راديو النيل | 1 | 0.8 |
| قناة الغد | 1 | 0.8 |
| قناة النيل للأخبار | 1 | 0.8 |
| مقدم برامج سابقا بقنوات تليفزيونية وحاليا مقدم برامج راديو | 1 | 0.8 |
| موقع الشرقية توداي | 1 | 0.8 |
| موقع بطولات | 1 | 0.8 |
| موقع روسيا اليوم | 1 | 0.8 |
| وكالة الاخبار العربية | 1 | 0.8 |
| الإجمالي | 120 | 100.0 |

## نـــتـــائج الـــدراســـة

قامت الباحثة باستخدام أداة الاستبيان الإلكتروني لجمع بيانات هذه الدراسة في الفترة من 29 مارس 2022 حتي28 ابريل 2022، وحصلت الباحثة علي استجابات قدرها 120 مفردة صالحة للتحليل الإحصائي. **وفي السطور القادمة، تعرض الباحثة نتائج الدراسة من خلال المحاور التالية:**

**أولا:** النتائج العامة للدراسة وتضم الجداول البسيطة والتكرارات والنسب

**ثانيا:** اختبارات الفروض

**ثالثا:** خاتمة مقارنة في إطار الأدبيات السابقة والإطار النظري والسياق المجتمعي للدراسة

### أولا: النتائج العامة للدراسة:

**وتعرض الباحثة هذه النتائج من خلال أربعة محاور فرعية، تشمل:**

1. المعايير المهنية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية في مصر
2. مدي دراية الصحفيين والإعلاميين المصريين بأنشطة ومجالات الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر
3. تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين
4. اتجاهات عينة الدراسة نحو دور الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر

### المحور الأول: المعايير المهنية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية في مصر

**جدول رقم (12) يوضح وجهة نظر عينة الدراسة في مدي وجود مدونات رسمية تتضمن أهم المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 64 | 53.3 |
| نعم | 56 | 46.7 |
| الإجمالي | 120 | 100 |

يوضح الجدول السابق أن 53.3% من عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، يرون أنه لا توجد أية مدونات رسمية تتضمن أهم المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية في مصر، في حين يري العكس ما يقرب من 46.7% ، وهي نتيجة متقاربة إلي حد كبير، في ظل التخبط الذي يعيشه المشهد الإعلامي المصري، وبالتالي من الطبيعي أن نجد استجابات عينة الدراسة في هذا الشأن متخبطة وغير محددة المعالم، خاصة أن الممارسات الإعلامية الحالية تؤكد عدم وجود مثل هذه المدونات الرسمية.

**جدول رقم (13) يوضح مدي أهمية المعايير المهنية من وجهة نظر عينة الدراسة**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| لا أراها كذلك | 4 | 3.3 |
| مهمة إلى حد ما | 18 | 15.0 |
| مهمة إلى حد كبير | 98 | 81.7 |
| الإجمالي | 120 | 100 |

ويوضح الجدول السابق مدي أهمية المعايير المهنية بوجه عام من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تؤكد اغلبية العينة (81.7%) أن هذه النوعية من المعايير مهمة إلي حد كبير، في حين يري فقط 3.3% أنها غير مهمة علي الإطلاق، في الوقت الذي يقف فيه علي الحياد 15% من العينة الحالية، حيث يرون أن هذه المعايير مهمة إلي حد ما.

**جدول رقم (14) يوضح أهم المجالات التي تدور حولها هذه المعايير المهنية**

| المجالات التي تدور حولها هذه المعايير | ك | % |
|---|---|---|
| معايير تتعلق بالجوانب المهنية والأخلاقية عامة | 115 | 95.8 |
| معايير تتعلق ببعض التخصصات النوعية مثل الجرائم والحوادث وقضايا المرأة والطفل | 77 | 64.2 |
| معايير تتعلق بنشر الإعلانات | 57 | 47.5 |
| معايير تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية | 29 | 24.2 |
| معايير تتعلق بأخلاقيات توظيف التكنولوجيا | 50 | 41.7 |
| معايير تتعلق بأخلاقيات نشر الصورة | 82 | 68.3 |
| جملة من سئلو | 120 | |

يوضح الجدول السابق أهم المجالات التي تدور حولها هذه المعايير المهنية، حيث أكد 95.8% من عينة الدراسة أنها معايير تتعلق بالجوانب المهنية والأخلاقية عامة، وتري الباحثة ان عينة الدراسة تقصد المعايير التي تتضمنها مواثيق الشرف الإعلامي والتي تتعلق بمعايير ممارسة المهنة بشكل عام، كما يري 68.3 % من عينة الدراسة أنها معايير تتعلق باخلاقيات نشر الصورة، ولعل هذه النتيجة تشير إلي العشوائية الواضحة التي تتعلق بنشر صور الموضوعات الصحفية في الصحف المطبوعة والإلكترونية وأيضا مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تفتقد هذه النوعية من الصور إلي المباديء الأساسية التي تحكم الممارسة المهنية للإعلام بوجه عام، سواء من ناحية جودتها أو مضمونها أو حقوق الملكية الفكرية وتأثيراتها السلبية أحيانا علي القراء.

ويري 64.2% من عينة الدراسة أنها معايير تتعلق ببعض التخصصات النوعية مثل الجرائم والحوادث وقضايا المرأة والطفل، وهي نوعية المضامين التي تثير الجدل دائما في الأوساط الإعلامية، ومدي التزام الصحفيين بمراعاة المعايير الأخلاقية المتعلقة بهذه النوعية من المضامين، والتي تميل معالجتها بشكل كبير إلي مبدأ الإثارة الصحفية علي حساب القيم والمعايير المتعارف عليها.

ويري 47.5% من عينة الدراسة أنها معايير تتعلق بنشر الإعلانات، وهي نتيجة متوقعة في ظل سيطرة الفكر الربحي علي حساب المضمون في كافة وسائل الإعلام المصرية، وتجاوز الإعلانات للنسبة المسموح بها في جميع الصحف المطبوعة والإلكترونية.

ويري 41.7% من المبحوثين أنها معايير تتعلق بأخلاقيات توظيف التكنولوجيا، وهي الآفة التي لحقت بالإعلام في الآونة الأخيرة، والتي جعلت استخدامها يخترق العديد من القيم المهنية كاحترام خصوصية الآخرين ونشر مضامين دون الحصول علي أذن الجمهور، لمجرد الحصول علي سبق صحفي يثير الانتباه ويدعم ثقافة "الترند" كما يطلق عليها البعض.

ويري 24.2% من العينة انها معايير تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية، وهي نسبة قليلة ولكنها تعكس قضية مثيرة للجدل تتعلق بعلاقات الصحفيين والإعلاميين ببعضهم وبالقيادات الإدارية والتحريرية بمؤسساتهم، حيث تغلب علي هذه العلاقة المصالح الشخصية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل هناك مساحة لتخطي العناصر الكفء ووصول العناصر البشرية غير المؤهلة لمناصب قيادية والحصول علي مزايا ليست من حقهم.

**جدول رقم (15) يوضح التأثيرات السلبية لفقدان المعايير المهنية في العمل الصحفي والإعلامي**

| التأثيرات السلبية | ك | % |
|---|---|---|
| ضياع هيبة مهنة الصحافة والإعلام وتراجع دورها ومكانتها | 109 | 90.8 |
| الشعور بعدم الرضا والإحباط الدائم وفقدان الولاء والانتماء للمهنة | 52 | 43.3 |
| إضعاف الروح المعنوية وعدم الرغبة في تطوير الأداء المهني | 46 | 38.3 |
| فقدان الثقة في نزاهة المهنة وقادتها والعاملين بها لدي الجمهور | 100 | 83.3 |
| قتل الإبداع وتأجيل اكتشاف الكوادر المتميزة | 59 | 49.2 |
| جملة من سئلو | 120 | |

يوضح الجدول السابق التأثيرات السلبية لفقدان المعايير المهنية في العمل الصحفي والإعلامي من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يري 90.8% منهم أن أهم التأثيرات السلبية يظهر في ضياع هيبة مهنة الصحافة والإعلام وتراجع دورها ومكانتها، ولعل المدقق في المشهد الإعلامي ومدي تفاعل الجماهير معه، سيجد أن هناك هجوما شديدا علي المهنة ومن يمتهنها في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل شيوع نوعية "تافهة" من المعالجات الصحفية في كثير من الصحف والمواقع الإلكترونية، ولجوء الكثير من هذه المواقع إلي تغطية أحداث لا ترقي إلي اهتمامات الجمهور، الأمر الذي انعكس علي رد فعل القراء والمتابعين الذي اتسم بالسلبية تجاه الدور الحقيقي الذي يفترض أن تقوم به مهنة الصحافة والإعلام بوجه عام.

ويري 83.3% من عينة الدراسة أن هذه التأثيرات السلبية قد تتعلق بفقدان الثقة في نزاهة المهنة وقادتها والعاملين بها لدي الجمهور، ولعل التفسير السابق يوضح ذلك ويؤكد بالفعل تراجع هيبة المهنة بسبب نوعية المعالجات الصحفية التي تميل إلي الإثارة بشكل واضح، الأمر الذي أدي إلي عزوف الجماهير عن متابعة هذه النوعية من الموضوعات وانتقاد القائمين علي المهنة بسبب ذلك.

أما التأثيرات السلبية الأخري من وجهة نظر عينة الدراسة فكانت قتل الإبداع وتأجيل اكتشاف الكوادر المتميزة بنسبة 49.2%، الشعور بعدم الرضا والإحباط الدائم وفقدان الولاء والانتماء للمهنة بنسبة 43.3%، إضعاف الروح المعنوية وعدم الرغبة في تطوير الأداء المهني بنسبة 38.3%، وهي مجالات سلبية من شأنها التأثير علي طبيعة الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المصرية.

**المحور الثاني: مدي دراية الصحفيين والإعلاميين بأنشطة ومجالات الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر**

**جدول رقم (16) يوضح مدي دراية عينة الدراسة بطبيعة اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 52 | 43.3 |
| نعم | 68 | 56.7 |
| الإجمالي | 120 | 100 |

يوضح الجدول السابق مدي دراية عينة الدراسة بطبيعة اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة، حيث أكد 56.7% من عينة الدراسة أنهم يعرفون هذه الاختصاصات، وعند سؤالهم عن طبيعة هذه الاختصاصات، **جاءت اجاباتهم معبرة عن مدى وعيهم بماهية دور الهيئة الوطنية للصحافة، والنقاط التالية تمثل ما جاء حرفيا في إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق باختصاصات الهيئة:**

- ادارة ومتابعة المؤسسات الصحفية القومية
- تنظيم العمل الصحفى والفصل بين الاعلانات والنشر
- الرقابة على الأداء الاقتصادى والإدارى للمؤسسات الصحفية القومية، والإشراف عليه من خلال آليات علمية للرصد والمتابعة والتقويم، وذلك فى ضوء السياسات والخطط الاقتصادية التى تضعها المؤسسات، والموافقة عليها
- وضع المعايير المهنية الأساسية لوسائل الإعلام المقروءة ومتابعة الالتزام بها
- ابداء الرأي فى مشروعات القوانين المتعلقة بالمهنة قبل اقرارها وتقييم اداء ادارات المؤسسات الصحفية
- معالجة اى قصور أثناء الأداء المهنى والتنظيم بين المؤسسات الصحفية وتقديم الدعم اللازم لها وحل كافة المشاكل المتعلقة بالمهمة
- تمثيل الجهة المالكة في إدارة الصحف القومية
- متابعة استخدام أصول المؤسسات القومية
- تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية
- مراجعة أداء الصحف ودراسة سبل تعزيز موقفها المالي والمهني
- العمل على رفع كفاءة العاملين بالمؤسسات القومية
- إدارة المؤسسات الصحفية القومية بشكل عام واختيار قياداتها ومراقبة الاداء
- الإشراف على إدارة المؤسسات الصحفية القومية نيابة عن الدولة
- اختيار القيادات الصحفية بالمؤسسات القومية والإشراف المالي والإداري عليها
- تتولى إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها على المستوى الإدارى وضبط أعمالها وتطويرها على المستوي المهنى وتطوير العاملين بها إداريا وصحفيا
- إجراء تقييم دوري شامل لكل إدارات المؤسسات الصحفية وإصداراتها، واتخاذ إجراءات التصويب اللازمة.
- عمل دورات تدريبية للكوادر الصحفية.

- ضبط وترشيد الأداء المهني الصحفيين القوميين.
- تعيين رؤساء مجلس الإدارة.
- مناقشة و اعتماد الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية وأشياء كثيرة نظمها قانون ٢٠١٨
- الرقابة على الأداء الاقتصادى والإدارى للمؤسسات الصحفية القومية.
- تطوير أداء المؤسسات الصحفية القومية، العمل على تحسين أوضاع العاملين في المؤسسات القومية سواء من الناحية المادية، بمشاركة مجالس الإدارات في إيجاد قنوات تمويل جديدة للمؤسسات، أو بتوفير التدريبات اللازمة للصحفيين لتطوير أدائهم المهني، ومهام آخرى.
- تنظيم شئون المواقع الخاصة والقومية وخاصة الجوانب المالية وحقوق العاملين بها
- هي المالك للمؤسسات الصحفية القومية
- وضع الخطوط العريضة للسياسية التحريرية للمؤسسات
- حائط الصد للدفاع عن المهنة من أية انتهاكات
- إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها
- أهمها حماية حرية النشر وعدم محاسبة الصحفيين بسبب أعمال نشروها أو يعملون على نشرها
- ضمان وجود مناخ صحفي مبدع وغير طارد للكفاءات والابتكارات والمواهب
- ضمان مستوى مادي جيد يصون الصحفيين
- ضمان تطور ونجاح الصحف والمؤسسات القومية وأن تكون ملك للجمهور بحق تعبر عنه.

**وتشير الباحثة في هذا الصدد إلي أن عينة الدراسة ذكرت بعض اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة وأكدت عدم تنفيذها في الواقع العملى، ومن ضمن هذه الاختصاصات:**

1. معالجة اى قصور أثناء الأداء المهنى
2. التعاون بين المؤسسات الصحفية المختلفة
3. حائط الصد للدفاع عن المهنة من أية انتهاكات
4. ادارة المؤسسات الصحفية بطريقة عادلة ومهنية
5. توظيف الامكانيات البشرية بشكل صحيح
6. استثمار المحتوى الصحفي بطريقة مفيدة للجمهور وبعائد جيد للمؤسسات الصحفية.

**جدول رقم (17) يوضح مدي متابعة عينة الدراسة لنشاط الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 42 | 35.0 |
| أحيانا | 31 | 25.8 |
| نعم | 47 | 39.2 |
| الإجمالي | 120 | 100 |

يوضح الجدول السابق إجابات المبحوثين فيما يتعلق بمتابعتهم لنشاط الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر، حيث أكد 39.2 % من العينة أنهم يتابعون هذه الأنشطة، فيما أكد 25.8% أنهم يتابعونها أحيانا، بينما أشار 35% إلي أنهم لا يتابعون هذه الأنشطة علي الإطلاق.

**جدول رقم (18) يوضح أهم الأنشطة التي تمارسها هذه الهيئات بالنسبة للمؤسسات والصحفيين**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير المحتوي الصحفي | 52 | 66.7 |
| إصدار تقرير سنوي يتضمن تقييما للأداء الصحفي والإعلامي | 42 | 53.8 |
| إصدار أكواد أخلاقية للنشر | 41 | 52.6 |
| تنظيم معارض سنوية لدعم دور الدولة التنموي والاقتصادي | 13 | 16.7 |
| جملة من سئلو | 78 | |

وعند سؤال المبحوثين الذين يتابعون انشطة تلك الهيئات عن طبيعة هذه الاختصاصات والأنشطة، أكد 66.7% أن أبرز هذه الأنشطة ما يتعلق بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير المحتوي الصحفي، بينما أكد 53.8% أن أهم هذه الاختصاصات من وجهة نظرهم تتمثل في إصدار تقرير سنوي يتضمن تقييما للأداء الصحفي والإعلامي، وأضاف 52.6% ما يتعلق بإصدار أكواد أخلاقية للنشر، وجاء في المرتبة الأخيرة ما يتعلق بتنظيم معارض سنوية لدعم دور الدولة التنموي والاقتصادي وذلك بنسبة 16.7%.

ويتضمن هذا المحور أيضا استجابات المبحوثين فيما يتعلق بمعرفتهم بطبيعة قانون تنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018، حيث أكد 21.7% من عينة الدراسة أنهم لا يعرفون هذا القانون علي الإطلاق وليسوا علي دراية به، بينما أكد 37.5% من المبحوثين أنهم يعرفون هذا القانون ولكنهم لم يقرؤون بنوده، وأكد 40.8% أنهم يعرفون هذا القانون وقرأوا جميع بنوده. **وتري الباحثة** ان هذه الاستجابات مثيرة للانتباه، خاصة ان هذا القانون يضم حقوق وواجبات الصحفيين المصريين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، ومع ذلك هناك نسبة وإن كانت قليلة لا تعلم أي شيء عن هذا القانون.

وعند سؤال المبحوثين الذين أجابوا بمعرفتهم بهذا القانون عن المصدر الذي اعتمدوا عليه للتعرف علي معلومات بشأن هذا القانون، أكد 61.7% منهم أن مصدرهم هو المناقشات مع زملاء العمل، بينما أكد 37.2% ان المصدر هو الجريدة الرسمية التي ينشر بها كل القوانين والقرارات الرسمية الجديدة، وأكد 28.7% من عينة الدراسة أن مصدرهم كان الموقع الرسمي للمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام.

وعند سؤال عينة الدراسة عن اعتبار مواد قانون تنظيم الصحافة والإعلام تضم دعما كافيا لحقوق الصحفيين والإعلاميين، نفي 45% منهم ذلك، بينما أكد 10% منهم فقط ذلك الزعم، بينا أجاب 45% أخرين بـ "ربما".

وتري الباحثة أن هذه الإجابات صادمة وتعبر عن عدم ثقة من قبل الإعلاميين والصحفيين المصريين تجاه القوانين المفترض أنها تكفل لهم كافة الدعم والتقدير لطبيعة مهنتهم السامية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع إجابات المبحوثين السابقة حول الاختصاصات غير المفعلة بقانون الهيئة الوطنية للصحافة **والتي تتعلق بـالمحاور التالية**:

1. معالجة اى قصور أثناء الأداء المهنى
2. حائط الصد للدفاع عن المهنة من أية انتهاكات

3. ادارة المؤسسات الصحفية بطريقة عادلة ومهنية

4. توظيف الامكانيات البشرية بشكل صحيح

**المحور الثالث: تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين**

**جدول رقم (19) يوضح مدي حصول عينة الدراسة علي دورات تدريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة**

| الإجابة | ك | % |
|---|---|---|
| لا | 33 | 27.5 |
| نعم | 87 | 72.5 |
| الإجمالي | 120 | 100 |

يوضح الجدول السابق أن 72.5% من عينة الدراسة قد حصلت علي دورات تدريبية في الخمس سنوات الماضية، بينما لم يحصل علي هذه الدورات ما يقرب من 27.5%.

وعند سؤال المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) عن الجهة التي تولت مسئولية تنظيم هذه الدورات التدريبية ، جاءت إجاباتهم كما هو موضح في الجدول التالي

**جدول رقم (20) يوضح الجهة التي تولت مسئولية تنظيم هذه الدورات التدريبية**

| الجهات | ك | % |
|---|---|---|
| المؤسسة الإعلامية التي اعمل بها | 21 | 24.1 |
| النقابة المهنية التي أنتمي إليها | 19 | 21.8 |
| المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام | 3 | 3.4 |
| الهيئة الوطنية للصحافة | 20 | 23.0 |
| مؤسسات غير حكومية تدعم الاعلاميين مهنيا | 16 | 18.4 |
| علي نفقتي الخاصة | 48 | 55.2 |
| دورة مجانية عبر الإنترنت | 55 | 63.2 |
| جملة من سئلو | 87 | |

ويلاحظ علي الجدول السابق أن هناك نسبة مثيرة للانتباه تتعلق بحصول عينة الدراسة علي الدورات التدريبية بشكل مجاني، وذلك من خلال الدورات التي تنظمها بعض الجهات الإعلامية الدولية عبر شبكة الإنترنت والتي وصلت إلي 63.2%، بالإضافة إلي النسبة المتعلقة بالدورات التي حصلت عليها عينة الدراسة علي نفقتها الخاصة بشكل يصل إلي 55.2% ، وهو أمر يثير التساؤل حول دور مؤسساتهم الصحفية ودور الهيئة الوطنية للصحافة والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، ولعل إجابات المبحوثين خير دليل علي تراجع هذا الدور التدريبي، حيث وصلت نسبة الهيئة الوطنية للصحافة إلي 23%، والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام إلي 3.4%.

**جدول رقم (21) يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين**

| العبارات | موافق | | لا رأي لي | | معارض | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| التجاوزات المهنية التي تحدث بوسائل الإعلام المصرية تؤكد أن الصحفيين والإعلاميين في حاجة إلي دورات تدريبية وورش عمل | 111 | 92.5 | 6 | 5 | 3 | 2.5 | 2.90 | 0.38 | 96.7% |
| يجب أن يفرض المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام علي العاملين في كافة وسائل الإعلام المصرية عددا من الدورات التدريبية المتعلقة بأخلاقيات النشر | 107 | 89.2 | 6 | 5 | 7 | 5.8 | 2.83 | 0.51 | 94.4% |
| يفتقد العديد من الصحفيين والإعلاميين لأساسيات الكتابة الصحفية والإعلامية | 103 | 85.8 | 8 | 6.7 | 9 | 7.5 | 2.78 | 0.57 | 92.8% |
| يجب عقد بورتوكولات تعاون بين كليات الإعلام المصرية والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لعقد دورات وورش عمل تدريبية للصحفيين والإعلاميين | 107 | 89.2 | 3 | 2.5 | 10 | 8.3 | 2.81 | 0.57 | 93.6 |
| تعد الدورات التدريبية التي تقدم من الجهات الرسمية كالمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام ونقابة الصحفيين مجرد استكمال لإجراءات شكلية غير مؤثرة علي تحسين الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين | 79 | 65.8 | 19 | 15.8 | 22 | 18.3 | 2.48 | 0.79 | 82.5% |
| لا يبذل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام أي جهد في جذب الصحفيين والإعلاميين لأهمية الحصول علي دورات تدريبية في مجال الإعلام | 91 | 75.8 | 16 | 13.3 | 13 | 10.8 | 2.65 | 0.67 | 88.3% |
| تقتصر الدورات التدريبية التي ينظمها المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام علي موضوعات تقليدية لا تجذب انتباه الصحفيين والإعلاميين | 78 | 65 | 24 | 20 | 18 | 15 | 2.50 | 0.74 | 83.3% |
| المدربون في ورش العمل والدورات التدريبية التي ينظمها المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لا يواكبون التطورات التكنولوجية في مهنة الإعلام | 67 | 55.8 | 37 | 30.8 | 16 | 13.3 | 2.43 | 0.72 | 80.8% |

يوضح الجدول السابق اتجاهات عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بدور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي لهذا الجزء كل من الانحراف المعياري والوزن النسبي والمتوسط الحسابي لكل عبارة علي حدة، وتنقسم العبارات في الجدول السابق إلي

محورين أساسيين؛ **الأول** يتعلق بفكرة مدي احتياج الصحفيين والإعلاميين للدورات التدريبية وورش العمل، و**الثاني** يتعلق بدور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بعبارات المحور الأول، يوضح الجدول السابق أن عبارة **"التجاوزات المهنية التي تحدث بوسائل الإعلام المصرية تؤكد أن الصحفيين والإعلاميين في حاجة إلي دورات تدريبية وورش عمل"** بوزن نسبي 96.7%، وقد حظيت هذه العبارة بتأييد 111 مفردة من عينة الدراسة البالغ عددها 120، وهو أمر يؤكد وجهة نظر الباحثة في الدراسة الحالية والتي تشير إلي ضرورة ضبط الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين بطرق عديدة من بينها إعادة تدريبهم وتأهيلهم، وهو دور أساسي للمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام، الذي استعرض في بداية عام 2022 ملامح الاستراتيجية الإعلامية التي يتبناها المجلس، من خلال التركيز على المضامين الإعلامية المتعلقة بتجديد الخطاب الديني، إضافة إلى وضع خطط تدريب الصحفيين والإعلاميين المصريين لمواجهة تطورات المهنة والثورتين الرابعة والخامسة وتقديم إعلام هادف بالدرجة الأولى يحقق طموحات الدولة المصرية، ويدفع المواطن للمشاركة في أعباء التنمية، فضلا عن العمل على بناء وعي وطني أفضل، من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات وندوات بهدف الاهتمام بالشخصية المصرية وتحديد سماتها.[51]

وجاء في المرتبة الثانية بوزن نسبي 94.4% عبارة" **يجب أن يفرض المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام علي العاملين في كافة وسائل الإعلام المصرية عددا من الدورات التدريبية المتعلقة بأخلاقيات النشر"**، وتتوافق اتجاهات عينة الدراسة نحو هذه العبارة مع التوجه الحالي من القائمين علي تنظيم المشهد الإعلامي في مصر، في ضوء التجاوزات المهنية التي ترتكب يوميا تحت ستار حرية الرأي والتعبير من قبل بعض الصحفيين والإعلاميين في مصر، وبالتالي التحاقهم بدورات تدريبية خاصة بأخلاقيات النشر بات ضرورة ملحة في هذه الآونة.

وجاءت في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 93.6% عبارة " **يجب عقد بورتوكولات تعاون بين كليات الإعلام المصرية والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لعقد دورات وورش عمل تدريبية للصحفيين والإعلاميين"**، ويشير اتفاق اتجاهات عينة الدراسة نحو هذه العبارة إلي حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن العديد من العاملين في وسائل الإعلام المصرية باختلاف أنماطها وتوجهاتها من غير خريجي كليات وأقسام الإعلام في مصر، الأمر الذي ينعكس علي افتقادهم للأساسيات الخاصة بالعمل الصحفي والإعلامي، والمدقق للمشهد الإعلامي قد يتحقق من هذا الأمر بمنتهي السهولة، وبالتالي بات الاستعانة بأساتذة كليات الإعلام أمرا لا غني عنه لإعادة تأهيل وتدريب الصحفيين والإعلاميين.

وجاءت في المرتبة الرابعة عبارة **"يفتقد العديد من الصحفيين والإعلاميين لأساسيات الكتابة الصحفية والإعلامية"** بوزن نسبي 92.8%، وتتفق هذه العبارة مع دراسة سابقة للباحثة خلصت إلي أن أبرز استخدامات صفحات تقييم الأداء المهني للصحفيين علي موقع فيس بوك تكمن في التعرف علي الأخطاء المهنية التي يرتكبها العاملين في الحقل الإعلامي بشكل عام ، ثم جاء بعد ذلك التعرف علي طرق أسلوبية جديدة في التحرير الصحفي واكتشاف زوايا جديدة للمعالجة الصحفية، وهي نتيجة تؤكد الطرح التي تناقشه الباحثة في

الدراسة الحالية والمتعلق بافتقاد العديد من الصحفيين والعاملين بالمهنة لأساسيات الكتابة الصحفية.

وفيما يتعلق بعبارات المحور الثاني، حظيت عبارة" **لا يبذل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام أي جهد في جذب الصحفيين والإعلاميين لأهمية الحصول علي دورات تدريبية في مجال الإعلام**" بوزن نسبي 88.3% ، حيث جاء عدد الموافقين علي هذه العبارة 91 مفردة من عينة الدراسة البالغ عددها 120 صحفي وإعلامي، وقد يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلي نتيجة سابقة في هذه الدراسة الحالية والمتعلقة بسؤال المبحوثين عن الجهات التي حصلوا منها علي تدريب في الخمس سنوات الماضية، وكانت نسبة المجلس الأعلي للإعلام لا تتعدي 3.4% ، ونسبة الهيئة الوطنية للصحافة 23%، وهي نسبة تتفق مع اتجاهات عينة الدراسة المرصودة نحو العبارة السابقة.

**وتري الباحثة** أن الجهود المبذولة من قبل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بشأن تدريب وتأهيل الصحفيين مجرد تصريحات رنانة ووعود قابلة للتحقق علي المدي البعيد، خاصة أن ما يحدث علي أرض الواقع يتعلق بتدريب القيادات الصحفية وليس تدريب الصحفيين والمحررين والعناصر الشابة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلي تصريحات الكاتب الصحفي كرم جبر رئيس المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حول التعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب في التجهيز لأول برنامج تدريبي من نوعه للقيادات الإعلامية في الصحف القومية والخاصة وقنوات التليفزيون المصري والخاص، حيث من المتوقع أن يشمل البرنامج 60 قيادة إعلامية بعد تدبير الاعتمادات المالية الخاصة بذلك. ويهدف البرنامج إلى تقديم مجموعة من المحاور التدريبية مع القيادات الإعلامية والصحفية بما يتماشى مع طبيعة عملهم، ويشمل الموضوعات التي تتصل بالكتابة الصحفية والبرامج الإعلامية من خلال المعايير الدولية وأهم التطورات التكنولوجية والتجارب الرقمية على المستوى الدولي، بجانب التشريعات القانونية ذات الصلة بالمجال الإعلامي وتنمية المهارات الشخصية والقيادية وتطوير المهارات اللغوية.والمقترح أن تكون مدة التدريب 495 ساعة، بإجمالي 83 يوم تدريب[52].

وجاءت عبارة "**تقتصر الدورات التدريبية التي ينظمها المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام علي موضوعات تقليدية لا تجذب انتباه الصحفيين والإعلاميين**" بوزن نسبي 83.3%، وهو ما تؤكده بالفعل الأخبار المتداولة عبر وسائل الإعلام المختلفة حول طبيعة ومضامين الدورات التدريبية التي ينظمها المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لصغار الصحفيين والتي تدور حول موضوعات قد لا تواكب التطورات التكنولوجية الحالية، ولعل هذا يتفق مع اتجاهات عينة الدراسة الحالية مع عبارة " **تعد الدورات التدريبية التي تقدم من الجهات الرسمية كالمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام ونقابة الصحفيين مجرد استكمال لإجراءات شكلية غير مؤثرة علي تحسين الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين**" والتي جاءت بوزن نسبي 82.5% ، خاصة أن الدورات التدريبية الجديدة والمختلفة والمواكبة للتطورات كانت نتيجة تعاون مع الهيئة الوطنية للتدريب ومخصصة في الأساس للقيادات الصحفية وليس صغار الصحفيين والمحررين والإعلاميين.

**وفي هذا السياق، أكدت نتائج التحليل الإحصائى ما يلى:**

- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير النوع (ذكر – أنثي) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بدور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم ، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.753[a] ،**ومعامل التوافق** 0.112، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير عضوية النقابة واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بدور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.484[a] ، **ومعامل التوافق** -0.099، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير ملكية المؤسسة الإعلامية (حكومية – خاصة) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بدور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 3.307[a] ، **ومعامل التوافق** - 0.142 ، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير طبيعة الوظيفة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بدور المجلس الأعلي للإعلام في تدريبهم وتأهيلهم، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 0.945[a] ، **ومعامل التوافق** 0.004 ، **ودرجات الحرية 2.**

**المحور الرابع: اتجاهات عينة الدراسة نحو دور الهيئات المسئولة عن تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر**

يتضمن هذا المحور عرضا لنتائج مقياس اتجاهات عينة الدراسة نحو العبارات المقتبسة من قانون 180 لسنة 2018 والمتعلقة بحقوق الصحفيين والإعلاميين، بالإضافة إلي مقياس أخر للعبارات المتعلقة بواجبات الصحفيين والإعلاميين، والمقياس الثالث متعلق باتجاهات عينة الدراسة نحو المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي للإعلام حيالها.

**جدول رقم (22) يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو بعض العبارات المقتبسة من قانون 180 لسنة 2018 والمتعلقة بحقوق الصحفيين والإعلاميين، ومدي إمكانية تطبيقها فعليا في الواقع الاعلامي المصري**

| العبارات | دائما | | أحيانا | | نادرا | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| الصحفيون والإعلاميون مستقلون في أداء عملهم، لا سلطان عليهم في ذلك لغير القانون | 6 | 5.0 % | 52 | 43.3 % | 62 | 51.7 % | 1.53 | 0.59 | 51.1 % |
| لا يجوز اعتبار رأي الصحفي سببا لمساءلته قانونيا | 15 | 12.5 % | 60 | 50.0 % | 45 | 37.5 % | 1.75 | 0.66 | 58.3 % |
| تلتزم الجهات الحكومية بإنشاء إدارات تمكن الصحفي من الحصول علي البيانات والمعلومات والأخبار | 15 | 12.5 % | 54 | 45.0 % | 51 | 42.5 % | 1.70 | 0.68 | 56.7 % |
| يحظر فرض أي قيود تعوق توفير المعلومات أو إتاحتها للصحفيين والإعلاميين | 16 | 13.3 % | 46 | 38.3 % | 58 | 48.3 % | 1.65 | 0.71 | 55.0 % |
| تلتزم كل وسيلة إعلامية بوضع سياسة تحريرية لها، واضحة ومعلنة لكل العاملين بها. | 31 | 25.8 % | 62 | 51.7 % | 27 | 22.5 % | 2.03 | 0.70 | 67.8 % |
| في حالة تغيير السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، يحق للصحفي أو الإعلامي فسخ تعاقده مع المؤسسة بإرادته المنفردة. | 10 | 8.3 % | 36 | 30.0 % | 74 | 61.7 % | 1.47 | 0.65 | 48.9 % |

يوضح الجدول السابق اتجاهات عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين نحو بعض العبارات المقتبسة من قانون 180 لسنة 2018 وتتعلق بحقوق الصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي لهذا الجزء كل من الانحراف المعياري والوزن النسبي والمتوسط الحسابي لكل عبارة علي حدة، حيث يوضح الجدول السابق أن عبارة **" تلتزم كل وسيلة إعلامية بوضع سياسة تحريرية لها، واضحة ومعلنة لكل العاملين بها"** جاءت في المرتبة الأولي بوزن نسبي 67.8%، وتري الباحثة ان هذا أمر بديهي خاصة أن كل العاملين في وسائل الإعلام في مصر والعالم، يتم توجيههم من اليوم الأول لعملهم الصحفي والإعلامي بالخطوط الأساسية والسياسة العامة للوسيلة الإعلامية التي يعملون بها، حتي يستطيع الصحفي التعامل مع طبيعة الأفكار والموضوعات التي يتم معالجتها وفقا للسياسة التحريرية لكل وسيلة إعلامية.

وجاء في المرتبة الثانية بوزن نسبي 58.3% **"لا يجوز اعتبار رأي الصحفي سببا لمساءلته قانونيا"**، وهي من أساسيات العمل في المجال الإعلامي، باعتبار أن الصحفي يبحث عن الحقيقة دائما، ولا يجوز الحجر علي هذا الأمر، خاصة أن هناك العديد من الموضوعات الصحفية قد تكلف صاحبها حياته في بعض الأحيان، وفي أحيان أخري تعرضه للمسائلة القانونية، وهذه العبارة تحديدا تظهر مدي المعاناة التي يواجهها الصحفيون والإعلاميون في رحلة البحث عن الحقائق وتقديم المعلومات الكاملة، فبالنظر إلي الجدول السابق نجد أن 50% من عينة الدراسة الحالية أجابت بـــ " أحيانا" ، في إشارة واضحة إلي أن هذا الأمر غير مطبق فعليا في الواقع الإعلامي المصري الحالي، و 37.5% أكدوا أن هذا الأمر "نادرا" ما يطبق في الإعلام المصري.

وجاء في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 56.7% عبارة " **تلتزم الجهات الحكومية بإنشاء إدارات تمكن الصحفي من الحصول علي البيانات"**، وتمثل هذه العبارة حجر أساس العمل الصحفي والإعلامي، والتي يتوقف عليها العديد من النتائج المهمة المتعلقة بمصداقية المادة المنشورة وحق الجمهور في معرفة المعلومة الصحيحة والكاملة، ولكن بالنظر إلي تفاصيل الجدول السابق، نجد أن 45% من عينة الدراسة تري أن هذا الأمر يطبق "أحيانا" في الواقع العملي، بينما يري 42.5% أن هذا الحق لا يطبق إلا "نادرا"، وهي نتيجة تراها الباحثة – صادمة – خاصة أن حق الحصول علي المعلومات من الحقوق الأصيلة التي يكفلها الدستور المصري للصحفيين والإعلاميين المصريين، بالإضافة إلي أن ذلك منصوص عليه في قانون 180 لسنة 2018، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الفجوة الواضحة بين مواد القانون ومدي تطبيقها في الواقع الفعلي، وعدم وجود قانون واضح ومفعل لتداول المعلومات في مصر.

وفي نفس السياق، جاءت في المرتبة الرابعة بوزن نسبي 55% عبارة **"يحظر فرض أي قيود تعوق توفير المعلومات أو إتاحتها للصحفيين والإعلاميين"**، وترتبط هذه العبارة بما سبق ذكره عن ضرورة التزام الجهات الحكومية بإنشاء إدارات تمكن الصحفي من الحصول علي البيانات والمعلومات، حتي لا يواجه أية عقبات روتينية او إجرائية قد تحول دون الوصول إلي ما يرغبه من معلومات تتعلق بأي موضوع صحفي يهم الرأي العام.

وفي المرتبة الخامسة وبوزن نسبي 51.1%، جاءت عبارة **"الصحفيون والإعلاميون مستقلون في أداء عملهم، لا سلطان عليهم في ذلك لغير القانون"**، وبالنظر إلي تفاصيل استجابة المبحوثين لهذه العبارة، نجد أن أكثر من نصف عينة الدراسة بواقع 51.7% يؤكدون أن هذا الأمر "نادرا" ما يطبق في الواقع الإعلامي المصري، وهو أمر يؤكد ما يتداوله الصحفيون والإعلاميون بخصوص الضغوط التي يتعرضون إليها يوميا، سوءا كانت ضغوط مادية أو معنوية من رؤسائهم في العمل، او الضغوط المتعلقة بطبيعة المهنة نفسها.

وفي المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي 48.9%، جاءت عبارة " **في حالة تغيير السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، يحق للصحفي أو الإعلامي فسخ تعاقده مع المؤسسة بإرادته المنفردة"**، وتؤكد عينة الدراسة بنسبة 61.7% أن هذا الأمر "نادرا" ما يحدث، وهو أمر يثير التساؤل أيضا، لأن العقود المبرمة بين الصحفيين والإعلاميين ومؤسساتهم تنص علي ذلك، من خلال العديد من البنود المتعلقة بضرورة قيام الصحفي أو الإعلامي بإبلاغ مؤسسته قبل ترك العمل بثلاثة أشهر علي الأقل. وتفسر الباحثة ذلك الأمر بقيام بعض المؤسسات الإعلامية بعدم توقيع عقود مفعلة مع العاملين بها وبالتالي تقوم هذه المؤسسات – في بعض الأحيان – بالاستغناء عنهم بدون موافقتهم المسبقة، ولهذا تصبح استجابات عينة الدراسة لهذه العبارة منطقية.

**<u>وفي هذا السياق، أكدت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:</u>**

- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير النوع (ذكر – أنثي) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بحقوقهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع 1.459[a] ،ومعامل التوافق -0.096، ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير عضوية النقابة واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بحقوقهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع 0.450[a] ، ومعامل التوافق 0.009 ، ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير ملكية المؤسسة الإعلامية (حكومية – خاصة) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بحقوقهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.732[a] ، **ومعامل التوافق**0.081 ، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير طبيعة الوظيفة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بحقوقهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 2.040[a] ، **ومعامل التوافق** 0.000 ، **ودرجات الحرية 2.**

**جدول رقم (23) يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو بعض العبارات المقتبسة من قانون 180 لسنة 2018 والمتعلقة بواجبات الصحفيين، ومدي إمكانية تطبيقها فعليا في الواقع الاعلامي المصري**

| العبارات | دائما | | أحيانا | | نادرا | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| يلتزم الصحفي أو الإعلامي في أدائه المهني بالمباديء والقيم التي يتضمنها الدستور | 29 | 24.2 | 76 | 63.3 | 15 | 12.5 | 2.12 | 0.60 | 70.6 % |
| يلتزم الصحفي أو الإعلامي بميثاق الشرف المهني والسياسة التحريرية للوسيلة التي يعمل بها | 33 | 27.5 | 66 | 55 | 21 | 17.5 | 2.10 | 0.67 | 70.0 % |
| يلتزم الصحفي أو الإعلامي بآداب المهنة وتقاليدها، بما لا ينتهك حقوق الجمهور أو يمس حرياتهم. | 28 | 23.3 | 71 | 59.2 | 21 | 17.5 | 2.06 | 0.64 | 68.6 % |
| يساءل الصحفي أو الإعلامي أمام نقابته إذا أخل بنصوص ميثاق الشرف المهني | 43 | 35.8 | 44 | 36.7 | 33 | 27.5 | 2.08 | 0.79 | 69.4 % |
| يحظر علي الصحفيين والإعلاميين التعرض للحياة الخاصة للمواطنين | 19 | 15.8 | 53 | 44.2 | 48 | 40 | 1.76 | 0.71 | 58.6 % |
| يحظر علي الصحفيين والإعلاميين تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة علي نحو يؤثر علي سير العدالة | 42 | 35 | 59 | 49.2 | 19 | 15.8 | 2.19 | 0.69 | 73.1 % |

يوضح الجدول السابق اتجاهات عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين نحو بعض العبارات المقتبسة من قانون 180 لسنة 2018 وتتعلق بواجبات الصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي لهذا الجزء كل من الانحراف المعياري والوزن النسبي والمتوسط الحسابي لكل عبارة علي حدة، حيث يوضح الجدول السابق أن عبارة **"يحظر علي الصحفيين والإعلاميين تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة علي نحو يؤثر علي سير العدالة"** جاءت في المرتبة الأولي بوزن نسبي 73.1%، وفي هذا الصدد، تظهر بوضوح إشكالية العلاقة بين الصحفيين والإعلاميين ومنظومة القضاء، حيث أكدت في هذا السياق الدكتورة عواطف عبد الرحمن[53] أن الإعلاميين العرب يعانون من ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي الصفوة السياسية والاقتصادية والإعلامية خصوصا أن التشريعات العقابية وغير العقابية تمتلئ بالعديد من النصوص التي تنظر إلي النشر الصحفي والبث المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموما أنها أنشطة خطرة غاية الخطورة ويجدر إحاطتها بسياجات قوية من المحظورات والقيود، علاوة علي ان المشرع العربي يرجح اعتبارات الامن والمصلحة العامة علي قيم الحرية والتعددية وحقوق الإنسان. وبالتالي يبقي التساؤل المهم " كيف يمكن للصحفيين وأهل الفكر والرأي أن يباشروا عملهم وأن يعبروا عن آرائهم، مع ضمان حد أدني من أمنهم الشخصي في ظل وجود هذا الكم الهائل من النصوص العقابية التي تطبقها اجهزة القضاء في وقت يختلط فيه مفهوم صالح الوطن بمصالح السلطة الحاكمة ومصالح رجال الاعمال والمستثمرين.

وفي المرتبة الثانية وبوزن نسبي 70.6% جاءت عبارة **"يلتزم الصحفي أو الإعلامي في أدائه المهني بالمباديء والقيم التي يتضمنها الدستور"**، وهي عبارة اتفق عليها أغلب عينة الدراسة الحالية، في إشارة واضحة إلي وجوب هذا الأمر، وأن مخالفة ذلك قد يعرض صاحبها للعقوبات.

وفي المرتبة الثالثة وبوزن نسبي 70% جاءت عبارة" **يلتزم الصحفي أو الإعلامي بميثاق الشرف المهني والسياسة التحريرية للوسيلة التي يعمل بها"** ، وتري الباحثة أن استجابات عينة الدراسة الإيجابية تجاه هذه العبارة يعكس تناقضا واضحا مع الممارسات الإعلامية الحالية التي يشهدها الواقع الإعلامي المصري، خاصة أن الكثير من العاملين بالمجال الصحفي والإعلامي في مصر أكدوا في سياقات سابقة غياب مفهوم مواثيق الشرف الإعلامي وأن وجودها مجرد استكمال للمشهد الإعلامي في مصر، مما يؤكد عدم تطبيقها في الممارسات الإعلامية بشكل حقيقي.

وجاءت عبارة "**يساءل الصحفي أو الإعلامي أمام نقابته إذا أخل بنصوص ميثاق الشرف المهني"** في المرتبة الرابعة بوزن نسبي 69.4% ، والمعروف أن أي تجاوز يقوم به العاملون في وسائل الإعلام المختلفة في مصر، يتم التحقيق فيه أولا من خلال نقابتهم المهنية، ولكن ما يثير الانتباه في إجابات عينة الدراسة في هذا الصدد هو إصرارهم علي تصدير فكرة التزامهم بما جاء في ميثاق الشرف المهني، رغم التأكيدات السابقة علي غيابه تماما من المشهد الإعلامي.

وجاءت عبارة " **يلتزم الصحفي أو الإعلامي بآداب المهنة وتقاليدها، بما لا ينتهك حقوق الجمهور أو يمس حرياتهم"**، في المرتبة الخامسة بوزن نسبي 68.6% ، وعبارة " **يحظر علي الصحفيين والإعلاميين التعرض للحياة الخاصة للمواطنين"** في المرتبة السادسة بوزن نسبي 58.6%. وتري الباحثة أن هناك ارتباطا وثيقا بين العبارتين السابقتين، والتي تعبران عن الدور الحقيقي للصحافة والإعلام بما لا يمس الحياة الخاصة للجمهور، ولكن المشهد الإعلامي الحالي يؤكد عكس ما جاء في قانون 180 لسنة 2018، فالمضامين الإعلامية المطبوعة والمرئية والإلكترونية تؤكد أن هناك اهتماما واسعا من الإعلاميين المصريين بالتدخل في الشئون الخاصة للجمهور، مما يعكس عدم التزامهم بآداب المهنة وتقاليدها، والأمثلة علي ذلك كثيرة، كتناول التفاصيل الشخصية لضحايا الانتحار والإصرار علي نشرها بعناوين مثيرة، لجذب انتباه القراء ومواكبة ظاهرة "الترند".

ورغم قرارات المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في هذا الشأن، إلا أن الظاهرة ما زالت مستمرة، حيث عقد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر اجتماعه الدوري بحضور جميع أعضاء المجلس وذلك في أغسطس 2021، وخلال الاجتماع أقر المجلس عدداً من السياسات واتخذ مجموعة من القرارات في إطار الدور المنوط بالمجلس بتنظيم الصحافة والإعلام، ومن بين هذه القرارات معالجة ظاهرة قيام بعض الصحفيين والإعلاميين بتسجيل محادثات أو لقاءات مع بعض الأشخاص مع بثها إعلامياً أو صحفياً دون موافقة مسبقة من أصحاب الشأن، من خلال استحداث بند جديد (كود) يضاف إلى لائحة الأكواد والمعايير والجزاءات نصاً مفاده «يُعد مخالفةً للأكواد والمعايير الإعلامية وميثاق الشرف المهني الصحفي والإعلامي واعتداءً على الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للأفراد قيام الصحفى أو الإعلامي بتسجيل المحادثات التليفونية بينه وبين الطرف الآخر مُحَدثه (المصدر) دون إذنه أو علمه بأى وسيلة تثبت هذا الإذن والعلم وقيامه ببث المحادثة التي سجلها نصاً على أي وسيلة إعلامية دون إذن الطرف الآخر ببث المحادثة، ويكون للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في حالة مخالفة ذلك إحالة

الصحفي أو الإعلامي إلى النقابة المختصة لاتخاذ الإجراءات التأديبية ضده، كما يكون للمجلس إلزام الوسيلة الإعلامية بحذف المحادثة وتغريمها بغرامة مالية لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تزيد عن 250 ألف جنيه بحسب طبيعة المحادثة وما ترتب عليها من آثار، وذلك مع عدم الإخلال بأى عقوبة ترد في قانون آخر.[54]

**وفي هذا السياق، أكدت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:**

- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير النوع (ذكر – أنثي) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بواجباتهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.724[a] **،ومعامل التوافق** -0.042، **ودرجات الحرية 2.**
- توجد علاقة إيجابية ضعيفة بين متغير عضوية النقابة واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بواجباتهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 6.113[a] ، **ومعامل التوافق** 0.034 ، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير ملكية المؤسسة الإعلامية (حكومية – خاصة) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بواجباتهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.372[a] ، **ومعامل التوافق**-0.079 ، **ودرجات الحرية 2.**
- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير طبيعة الوظيفة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة بواجباتهم والمقتبسة من قانون 180 لسنة 2018، حيث بلغت قيمة **كا تربيع**3.340[a] ، **ومعامل التوافق** -0.098 ، **ودرجات الحرية 2.**

**جدول رقم (24) يوضح اتجاهات عينة الدراسة نحو المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها**

| العبارات | موافق | | لا رأي لي | | معارض | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | % | ك | % | ك | % | | | |
| نجح المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تقليل ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة بوسائل الإعلام المختلفة | 24 | 20 | 19 | 15.8 | 77 | 64.2 | 1.56 | 0.81 | 51.9 % |
| تعد مواد قانون تنظيم الصحافة والإعلام رادعا كافيا للصحفيين والإعلاميين عن نشر الشائعات والأخبار الكاذبة | 30 | 25 | 24 | 20 | 66 | 55 | 1.70 | 0.85 | 56.7 % |
| تعامل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام مع الأخبار التي تدعو إلي مخالفة القانون أو التحريض علي العنف أو الكراهية، بشكل يتناسب مع حجم هذه التجاوزات | 32 | 26.7 | 24 | 20 | 64 | 53.3 | 1.73 | 0.86 | 57.8 |
| قام المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بتطبيق القانون فيما يتعلق بحجب المواقع أو المدونات او الحسابات الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي، عند نشر الشائعات او الموضوعات التي تمتهن الأديان السماوية او العقائد الدينية | 36 | 30 | 25 | 20.8 | 59 | 49.2 | 1.81 | 0.87 | 60.3 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يتعامل المجلس الأعلي للإعلام بحيادية تامة مع أية تجاوزات بغض النظر عن اسم او مكانة الإعلامي المخالف للقواعد المنصوص عليها في القانون. | 21 | 17.5 | 21 | 17.5 | 78 | 65 | 1.53 | 0.78 | 50.8 % |
| يواكب المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام التطورات المتلاحقة في مهنة الإعلام، فيما يتعلق بالقرارات التي يتم اتخاذها ضد المتجاوزين من الإعلاميين. | 20 | 16.7 | 24 | 20 | 76 | 63.3 | 1.53 | 0.77 | 51.1 % |
| يلتزم الصحفيون والإعلاميون بكود ضوابط نشر حوادث الانتحار، والأخبار الخاصة بالطفل | 13 | 10.8 | 20 | 16.7 | 87 | 72.5 | 1.38 | 0.68 | 46.1 % |
| يلتزم الصحفيون والإعلاميون بأخلاقيات نشر صور الموتي وضحايا الحوادث | 18 | 15 | 16 | 13.3 | 86 | 71.7 | 1.43 | 0.74 | 47.8 % |
| اتسم موقف المجلس الأعلي للإعلام مع المواقع الإلكترونية بالتهاون في العقاب فيما يتعلق ببعض التغطيات كـــ" ترند عروس الإسماعيلية" علي سبيل المثال، لما نتج عنه من تقليل لشأن المرأة في المجتمع المصري | 69 | 57.5 | 24 | 20 | 27 | 22.5 | 2.53 | 0.83 | 78.3 % |
| لم يتخذ المجلس الأعلي للإعلام أية قرارات حازمة بشأن تغطية وتصوير جنازات المشاهير | 86 | 71.7 | 18 | 15 | 16 | 13.3 | 2.58 | 0.72 | 86.1 % |

يوضح الجدول السابق اتجاهات عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين نحو بعض العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها، وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي لهذا الجزء كل من الانحراف المعياري والوزن النسبي والمتوسط الحسابي لكل عبارة علي حدة، حيث يوضح الجدول السابق أن عبارة **"لم يتخذ المجلس الأعلي للإعلام أية قرارات حازمة بشأن تغطية وتصوير جنازات المشاهير"** جاءت في المرتبة الأولي بوزن نسبي 86.1%، وهي نسبة مرتفعة نسبيا وتدل علي اعتراض واضح من عينة الدراسة، حيث أثارت التغطية الصحفية والإعلامية لجنازة الفنانة الراحلة دلال عبد العزيز، حالة من الجدل في الوسط الصحفي، بعد انتقادات وجهت لشكل التغطية بسبب وقوع مشادات بين المشاركين في الجنازة وبعض الصحفيين.

وطالبت الإعلامية رانيا هاشم، رئيس لجنة تقارير الحالة الإعلامية بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بضرورة إصدار قرار بمنع تغطية الجنازات وخاصة المتعلقة بالمشاهير من قبل الصحفيين، وضرورة تقنين هذا الوضع في أقرب وقت، خاصة أن الجنازات ليست مادة للتصوير وليس لها علاقة بالسبق الصحفي، ويحدث بها تجاوزات غير عادية.

وأصدر الإعلامي نشأت الديهي، رئيس قناة TEN، وعضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، قرارا بحظر أية تغطيات إعلامية أو خبرية للجنازات أو العزاءات في قناة TEN ، وأيضا في موقع وتلفزيون "المدار" للإعلام الرقمي، وذلك بشكل نهائي، حيث أن هذا القرار يأتي احتراما لحرمة الحدث من ناحية ولمواثيق الشرف الإعلامية والصحفية المتبعة من ناحية أخرى.

وتري عينة الدراسة أن هذه القرارات السابقة هي قرارات فردية متعلقة بوسائل إعلامية محددة، ولا تعد تعميما علي كافة وسائل الإعلام، وبالتالي فهي بالفعل لا تعد قرارات حاسمة.

وفي المرتبة الثانية، جاءت عبارة **"اتسم موقف المجلس الأعلي للإعلام مع المواقع الإلكترونية بالتهاون في العقاب فيما يتعلق ببعض التغطيات كـــ" ترند عروس الإسماعيلية" علي سبيل المثال، لما نتج عنه من تقليل لشأن المرأة في المجتمع المصري"** بوزن نسبي 78.3% وهي نسبة مرتفعة أيضا وتبرز مدي اعتراض الصحفيين والإعلاميين علي التراخي وانعدام المسئولية الذي اتسم به المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام، رغم عبارات الشجب والرفض التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة بعد هذا الحادث مباشرة، إلا أن هذه النداءات لم تحرك ساكنا لدي قيادات المجلس ولم يتم فرض أية عقوبات لأي وسيلة إعلامية تجاوزت في تغطية هذا الحادث من أجل الوصول لعدد أكبر من المشاهدات، بل اكتفي كرم جبر رئيس المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بالتعبير عن انزعاجه وغضبه من هذه النوعية من التغطيات خلال برنامج تليفزيوني قائلا **"ما يزعجني أن كل يوم نستيقظ على فتنة لا محل لها، منها عروسة الإسماعيلية، فالعروس اهينت يوم زفافها والعريس تعامل بطريقة غير انسانية، إضافة إلى أن المشاهدين للواقعة كان لهم موقف سلبي والصورة دي مينفعش نصدرها للخارج عن الأسرة المصرية."**[55]

وعلي الجانب الأخر، وبحالة تأييد شبه واضحة من عينة الدراسة، جاءت عبارة **"قام المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بتطبيق القانون فيما يتعلق بحجب المواقع أو المدونات او الحسابات الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي، عند نشر الشائعات او الموضوعات التي تمتهن الأديان السماوية او العقائد الدينية"** في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 60.3%، حيث أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في أبريل من هذا العام 2022، 12 قرارًا بغلق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، وذلك لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي، وكذلك عدم الترخيص وفقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. وتعددت أسباب الحجب والمنع من نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعنًا في أعراض الأفراد، أو سبًا أو قذفًا لهم، أو امتهانًا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية، كذلك إذا تم تأسيس مواقع إلكترونية وإدارتها، أو إدارة مكاتب أو فروع لمواقع إلكترونية تعمل من خارج الجمهورية، دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس وذلك وفقاً للقانون رقم 180 لسنة 2018.[56]

وجاءت في المرتبة الرابعة وبوزن نسبي 57.8% عبارة **" تعامل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام مع الأخبار التي تدعو إلي مخالفة القانون أو التحريض علي العنف أو الكراهية، بشكل يتناسب مع حجم هذه التجاوزات"** ، وتتفق هذه العبارة مع ما تم ذكره سابقا بشأن قرارات الحجب التي لحقت بعدد من المواقع الإلكترونية وبعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التي تحرض علي العنف أو تبث خطاب الكراهية بين المصريين.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائي تقارب الوزن النسبي للعبارتين التاليتين؛ " **تعد مواد قانون تنظيم الصحافة والإعلام رادعا كافيا للصحفيين والإعلاميين عن نشر الشائعات والأخبار الكاذبة"** بوزن نسبي 56.7% ، وعبارة " **نجح المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تقليل ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة بوسائل الإعلام المختلفة"** بوزن نسبي 51.9% ، حيث تشير الدلائل الحالية إلي قيام المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام باتخاذ إجراءات ضد المواقع الإلكترونية التي تقوم بنشر أخبار كاذبة، حيث كان أخر هذه القرارات ما يتعلق بحجب موقعان إلكترونيان " **الديار والأنباء نيوز"** لقيامهم بنشر أخبار كاذبة عن شركة شرق الدلتا.[57]

كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي أيضا تقارب الوزن النسبي للعبارتين التاليتين؛ **"يلتزم الصحفيون والإعلاميون بأخلاقيات نشر صور الموتي وضحايا الحوادث"** بوزن نسبي 47.8%، وعبارة **"يلتزم الصحفيون والإعلاميون بكود ضوابط نشر حوادث الانتحار، والأخبار الخاصة بالطفل"** بوزن نسبي 46.1%، وتشير النتائج التفصيلية لهاتين العبارتين عدم التزام الصحفيين بأكواد التغطية الخاصة بهذا الأمر ، مما يثير العديد من التساؤلات بشأن إصدار المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام لكود خاص بتغطية أخبار حوادث الانتحار، وفي نفس الوقت عدم التزام الصحفيين ببنود هذا الكود.

ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلي قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 62 لسنة 2021، بتعديل لائحة الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام المؤسسات الصحفية والمؤسسات الإعلامية بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها والقواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفى والإعلامى والإعلانى والأعراف المكتوبة.

ونصت المادة الأولى من القرار أن يضاف كود جديد يسمى بكود تغطية حوادث الانتحار ومحاولاته .**ونص القرار على أنه يجب عند تغطية حوادث أو محاولات الانتحار اتخاذ الآتي:**

1-يجب تغطية حوادث الانتحار في إطار تقديس واحترام الحق في الحياة والمحافظة على النفس البشرية.

2- يجب اتخاذ تغطية حوادث أو محاولات الانتحار مناسبة لتحذير المجتمع من خطرها وأثرها السلبى على الفرد والأسرة.

3- يجب عدم اتخاذ تغطية حوادث الانتحار ومحاولاته وسيلة لزيادة المشاهدة أو التفاعل أو المبيعات بل يتعين أن يكون الهدف دائما من النشر أو البث منع هذه المحاولات أو الحالات والتقليل منها.

4- يجب عدم تغطية حوادث الانتحار ومحاولاته والنظر لها على أنها امر عادى أو طبيعى أو ايجابى بل يجب دوما بث رسالة صحفية أو إعلامية على أنها أمر سلبى ومرفوض وضار لتجنب تكرارها من الآخرين.

5- يجب عدم إبراز حوادث الانتحار أو إعطائها مواقع الصدارة في النشر أو البث بل يجب إعطائها أولوية متأخرة في ترتيب العرض أو مكان النشر.

6- يجب الحفاظ على خصوصية من تعرض لحادثة انتحار أو محاولاته فيحظر ذكر اسمه أو بياناته الشخصية أو صوره أو المنطقة التي يسكن فيها أو وسائل التواصل به أو أي معلومات أخرى تؤدى الى سهولة التعرف عليه.

7- في الأحوال التي تتولى فيها النيابة العامة التحقيق في الواقعة يجب عدم استباق نتائج التحقيقات بنشر معلومات أو تكهنات أو شائعات.

8- يجب بذل مزيد من العناية عند تغطية حوادث الانتحار أو محاولاته بالنسبة للمشاهير أو الشخصيات المعروفة.

9- يجب تجنب استخدام عبارات التمجيد أو الاعجاب أو التبرير لحوادث الانتحار أو محاولاته لتجنب تأثر الجمهور بها ويجب الحذر عند صياغة العناوين والمانشيتات المتعلقة بها وعدم استخدام اللغة المثيرة أو الرنانة.

10- يمتنع على وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية بث مقاطع الفيديو أو روابط التواصل الاجتماعى لحوادث الانتحار ومحاولاته كأصل عام.

11- يجب تجنب الضرر النفسى الواقع على ذوى أصحاب حالات الانتحار أو محاولاته وأسرهم من جراء التغطية الصحفية أو الإعلامية أو النشر وتجنب نشر أي تعليق أو تصريح لهم دون إذن مسبق منهم، أو الخوض في تفاصيل لا تفيد القارئ أو المشاهد أو المجتمع.

12- يجب في نهاية كل تغطية لحوادث أو محاولات الانتحار توضيح موارد وأماكن الدعم الطبي والنفسى والمجتمعى المتوافرة وذكر وسائل الاتصال وخطوط المساعدة الهاتفية والالكترونية وغيرها لمواجهة مثل هذه الأزمات.

13- عند وجود ضرورة قصوى لتغطية حوادث الانتحار يتعين ضرورة وضع رسالة تحذيرية تنبه الجمهور للمحتوى شديد الحساسية وعدم التشغيل التلقائى لمقاطع الفيديو أو روابط التواصل الاجتماعى بل يجب الحصول على موافقة المتصفح قبل تشغيل المحتوى للتأكد من رغبته في المشاهدة و تقييد إمكانية نسخ أو مشاركة الخبر بأكبر قدر ممكن للحد من انتشاره و عدم تكرار بث أو نشر الخبر دون داع و عدم تثبيت الخبر.[58]

**وفي هذا السياق، أكدت نتائج التحليل الإحصائى ما يلى:**

- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير النوع (ذكر – أنثي) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** $0.966^{a}$ ،**ومعامل التوافق** -0.049، **ودرجات الحرية 2.**
- توجد علاقة إيجابية ضعيفة بين متغير عضوية النقابة واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** $2.443^{a}$ ، **ومعامل التوافق** -0.038 ، **ودرجات الحرية 2.**

- عدم وجود فروق إحصائية بين متغير ملكية المؤسسة الإعلامية (حكومية – خاصة) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 1.352[a] ، **ومعامل التوافق**0.098 ، **ودرجات الحرية 2.**
- توجد علاقة عكسية ضعيفة بين متغير طبيعة الوظيفة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهات الصحفيين والإعلاميين نحو العبارات المتعلقة ببعض المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية ودور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيالها، لصالح من لا يعتلي منصبا، حيث بلغت قيمة **كا تربيع** 7.469[a] ، **ومعامل التوافق** -0.019، **ودرجات الحرية 2.**

**ثانيا: اختبارات الفروض والعلاقة بين المتغيرات**

**الفرض الأول:**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا للجهة التي يعمل بها الصحفيين أو الإعلاميين (حكومي – خاص)

**جدول رقم (25) يوضح نتيجة اختبار الفرض الأول**

| | ملكية المؤسسة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيال مخالفات وسائل الإعلام | حكومية | 59 | 15.22 | 4.363 | -1.288 | 118 | 0.200 |
| | خاصة | 61 | 16.25 | 4.361 | | | |
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين | حكومية | 59 | 21.98 | 2.338 | 2.092 | 118 | 0.039 |
| | خاصة | 61 | 20.79 | 3.742 | | | |

باستخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة وذلك لدراسة الفروق بين العينتين ( المؤسسات الإعلامية الحكومية – المؤسسات الإعلامية الخاصة) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في التعامل مع المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية، بلغت قيمة (ت) – 1.288 ، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.200، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، وهنا **ثبت صحة الجزء الأول من هذا الفرض**.

وباستخدام نفس الاختبار السابق وذلك لدراسة الفروق بين العينتين ( المؤسسات الإعلامية الحكومية – المؤسسات الإعلامية الخاصة) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، بلغت قيمة (ت) 2.092، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.039، أثبت الاختبار **وجود فروق ذات دلالة إحصائية** لصالح المؤسسات الإعلامية الحكومية.

**وبالتالي ثبت صحة الفرض الأول جزئيا**

**الفرض الثانى:**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا لطبيعة وظيفة عينة الدراسة (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا)

**جدول رقم (26) يوضح نتيجة اختبار الفرض الثاني**

| | طبيعة الوظيفة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيال مخالفات وسائل الإعلام | يعتلي منصبا | 54 | 15.81 | 4.723 | 0.165 | 118 | 0.869 |
| | لا يعتلي منصبا | 66 | 15.68 | 4.103 | | | |
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين | يعتلي منصبا | 54 | 21.44 | 3.407 | 0.216 | 118 | 0.830 |
| | لا يعتلي منصبا | 66 | 21.32 | 2.998 | | | |

باستخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة وذلك لدراسة الفروق بين العينتين ( يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في التعامل مع المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية، بلغت قيمة (ت) 0.165 ، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.869، وهنا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

وباستخدام نفس الاختبار السابق وذلك لدراسة الفروق بين العينتين (يعتلي منصبا – لا يعتلي منصبا) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، بلغت قيمة (ت) 0.216، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.830، وهنا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

**وبالتالي ثبت صحة الفرض الثاني**

**الفرض الثالث**

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الاعلاميين نحو دور المجلس الأعلي والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني وفقا لعضوية عينة الدراسة للنقابات المهنية.

**جدول رقم (27) يوضح نتيجة اختبار الفرض الثالث**

| | عضوية النقابة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام حيال مخالفات وسائل الإعلام | لا | 35 | 15.89 | 3.991 | 0.231 | 118 | 0.818 |
| | نعم | 85 | 15.68 | 4.544 | | | |
| دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين | لا | 35 | 21.89 | 2.386 | 1.132 | 118 | 0.260 |
| | نعم | 85 | 21.16 | 3.439 | | | |

باستخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة وذلك لدراسة الفروق بين العينتين ( عضو نقابة مهنية – غير عضو) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في التعامل مع المخالفات التي ترتكبها وسائل الإعلام المصرية، بلغت قيمة (ت) 0.231، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.818، وهنا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

وباستخدام نفس الاختبار السابق وذلك لدراسة الفروق بين العينتين (عضو نقابة مهنية – غير عضو) واتجاهاتهم نحو دور المجلس الأعلي للإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، بلغت قيمة (ت) 1.132، و درجات الحرية 118، عند مستوي معنوية 0.260، وهنا لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

**وبالتالي ثبت صحة الفرض الثالث**

**ثالثا: خاتمة مقارنة في إطار الدراسات السابقة والإطار النظري والسياق المجتمعي للدراسة**

تعرض الباحثة في السطور القادمة رؤية تفسيرية للنتائج العامة للدراسة، مع رصد بعض الملاحظات الكيفية في ضوء مقارنات الأدبيات السابقة والإطار النظري والسياق المجتمعي للدراسة، من خلال النقاط التالية:

1- خلصت نتائج الدراسة الحالية إلي أن أكثر من نصف عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، يرون أنه لا توجد أية مدونات رسمية تتضمن أهم المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم الممارسة الصحفية والإعلامية في مصر،وهي نتيجة متوقعة في ظل التخبط الذي يشهده الإعلام في مصر في الآونة الأخيرة، فالقاريء المتابع لتفاصيل المشهد الإعلامي الحالي يري تجاوزات وخروج متعمد عن النص في مقابل الحصول علي نسبة مشاهدات عالية لضمان استمرارية الوسيلة الإعلامية، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سابقة للباحثة حول صفحات تقييم الأداء المهني علي موقع شبكات التواصل الاجتماعي**[59]، والتي خلصت إلي أن الصحفيين يدركون عدم وجود أية مدونات للمعايير المهنية، مما جعلهم يفقدون الأمل في جدوي عملهم الصحفي نظرا لتخليه عن المباديء والمعايير الأساسية التي تحكمه، وشيوع الممارسات اللامعيارية.

2- وأوضحت نتائج الدراسة الحالية – من وجهة نظر عينة الدراسة - أهم المجالات التي تدور حولها هذه المعايير المهنية، والتي ظهرت في المعايير التي تتعلق بالجوانب المهنية والأخلاقية عامة، وتري الباحثة ان عينة الدراسة تقصد المعايير التي تتضمنها مواثيق الشرف الإعلامي والتي تتعلق بمعايير ممارسة المهنة بشكل عام، بالإضافة إلي المعايير التي تتعلق باخلاقيات نشر الصورة، وأيضا المعايير التي تتعلق ببعض التخصصات النوعية مثل الجرائم والحوادث وقضايا المرأة والطفل، وهي نوعية المضامين التي تثير الجدل دائما في الأوساط الإعلامية، ومدي التزام الصحفيين بمراعاة المعايير الأخلاقية المتعلقة بهذه النوعية من المضامين، والتي تميل معالجتها بشكل كبير إلي مبدأ الإثارة الصحفية علي حساب القيم والمعايير المتعارف عليها، **وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (شيماء أنور،2017، فوزي الزعبلاوي، 2017، مها علاء الدين، 2014).**

3- وذكرت عينة الدراسة الحالية أيضا التأثيرات السلبية لفقدان المعايير المهنية في العمل الصحفي والإعلامي، والتي ظهرت في ضياع هيبة مهنة الصحافة والإعلام وتراجع دورها ومكانتها، وفقدان الثقة في نزاهة المهنة وقادتها والعاملين بها لدي الجمهور،

وأيضا قتل الإبداع وتأجيل اكتشاف الكوادر المتميزة، بالإضافة إلي الشعور بعدم الرضا والإحباط الدائم وفقدان الولاء والانتماء للمهنة، وإضعاف الروح المعنوية وعدم الرغبة في تطوير الأداء المهني، **وهي تتفق مع نتائج دراسات ( مناور بيان، 2015، ميرال صبري، 2014، نرمين نبيل الأرزق، 2012، محمود منصور هيبة،2003).**

**4-** جاءت استجابات عينة الدراسة حول طبيعة اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة، معبرة عن مدي وعيهم بماهية دور الهيئة الوطنية للصحافة بشكل نظري، ولكنهم أشاروا إلي عدد من الاختصاصات لا يتم تنفيذها في الواقع العملي ؛ من بينها معالجة أى قصور أثناء الأداء المهنى، التعاون بين المؤسسات الصحفية المختلفة ، وقوفها كحائط صد للدفاع عن المهنة من أية انتهاكات، ادارة المؤسسات الصحفية بطريقة عادلة ومهنية ، توظيف الامكانيات البشرية بشكل صحيح ، وأيضا استثمار المحتوى الصحفي بطريقة مفيدة للجمهور وبعائد جيد للمؤسسات الصحفية. **وتري الباحثة** أن هذه التحفظات من جانب عينة الدراسة تمثل أطرا عامة وليست محددة بوقائع معينة تثبت تراجع دور الهيئة الوطنية للصحافة من وجهة نظرهم.

**5-** ورصدت الباحثة تناقض إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بالخلط بين ماهية دور الهيئة الوطنية للصحافة ومعرفة المبحوثين بطبيعة قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018، حيث أكد ما يقرب عن نصف العينة أنهم يعرفون هذا القانون ولكنهم لم يقرؤون بنوده. وتري الباحثة ان هذه الاستجابات مثيرة للانتباه، خاصة ان هذا القانون يضم حقوق وواجبات الصحفيين المصريين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، ومع ذلك هناك نسبة وإن كانت قليلة لا تعلم أي شيء عن هذا القانون.

**6-** وفيما يتعلق بدور الهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين، أوضحت الدراسة سلبية اتجاهات المبحوثين في هذا الشأن، حيث أكد ما يزيد عن نصف عينة الدراسة أنهم يحصلون علي الدورات التدريبية بشكل مجاني، وذلك من خلال الدورات التي تنظمها بعض الجهات الإعلامية الدولية عبر شبكة الإنترنت ، بالإضافة إلي الدورات التي حصلت عليها عينة الدراسة علي نفقتها الخاصة، وهو أمر يثير التساؤل حول دور مؤسساتهم الصحفية ودور الهيئة الوطنية للصحافة والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في تدريب وتأهيل الصحفيين والإعلاميين، ولعل إجابات المبحوثين خير دليل علي تراجع هذا الدور التدريبي، حيث وصلت نسبة الهيئة الوطنية للصحافة إلي 23%، والمجلس الأعلي لتنظيم الإعلام إلي 3.4%. وتري الباحثة أن الجهود المبذولة من قبل المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بشأن تدريب وتأهيل الصحفيين مجرد تصريحات رنانة ووعود قابلة للتحقق علي المدي البعيد، خاصة أن ما يحدث علي أرض الواقع يتعلق بتدريب القيادات الصحفية وليس تدريب الصحفيين والمحررين والعناصر الشابة.

**7-** أوضحت نتائج الدراسة الحالية تذمر عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين من عدم قدرتهم علي الحصول علي المعلومات بسهولة، بسبب عدم التزام الجهات المعنية

بإنشاء إدارات تمكنهم من الحصول علي البيانات، حيث يمثل هذا الأمر حجر أساس العمل الصحفي والإعلامي، والتي يتوقف عليها العديد من النتائج المهمة المتعلقة بمصداقية المادة المنشورة وحق الجمهور في معرفة المعلومة الصحيحة والكاملة، ، وهي نتيجة تراها الباحثة – صادمة – خاصة ان حق الحصول علي المعلومات من الحقوق الأصيلة التي يكفلها الدستور المصري للصحفيين والإعلاميين المصريين، بالإضافة إلي أن ذلك منصوص عليه في قانون 180 لسنة 2018، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الفجوة الواضحة بين مواد القانون ومدي تطبيقها في الواقع الفعلي، وعدم وجود قانون واضح ومفعل لتداول المعلومات في مصر.

**8-** تظهر نتائج الدراسة الحالية بوضوح إشكالية العلاقة بين الصحفيين والإعلاميين ومنظومة القضاء، حيث يعاني الإعلاميون العرب من ترسانة القوانين والتشريعات التي تحمي الصفوة السياسية والاقتصادية والإعلامية خصوصا أن التشريعات العقابية وغير العقابية تمتلئ بالعديد من النصوص التي تنظر إلي النشر الصحفي والبث المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموما أنها أنشطة خطيرة ويجدر إحاطتها بسياجات قوية من المحظورات والقيود.

**9-** ظهر للباحثة في نتائج الدراسة الحالية تناقضا واضحا بين إجابات المبحوثين واتجاهاتهم نحو الدور الحقيقي للصحافة والإعلام بما لا يمس الحياة الخاصة للجمهور، حيث يشير المشهد الإعلامي الحالي إلي عكس ما جاء في نصوص قانون 180 لسنة 2018، فالمضامين الإعلامية المطبوعة والمرئية والإلكترونية تؤكد أن هناك اهتماما واسعا من الإعلاميين المصريين بالتدخل في الشئون الخاصة للجمهور، مما يعكس عدم التزامهم بآداب المهنة وتقاليدها، والأمثلة علي ذلك كثيرة، كتناول التفاصيل الشخصية لضحايا الانتحار والإصرار علي نشرها بعناوين مثيرة، لجذب انتباه القراء ومواكبة ظاهرة "الترند.

**10-**خلصت نتائج الدراسة الحالية إلي سلبية اتجاهات المبحوثين نحو دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في اتخاذ أية قرارات حازمة بشأن تغطية وتصوير جنازات المشاهير، حيث أثارت التغطية الصحفية والإعلامية لجنازة الفنانة الراحلة دلال عبد العزيز، حالة من الجدل في الوسط الصحفي، بعد انتقادات وجهت لشكل التغطية بسبب وقوع مشادات بين المشاركين في الجنازة وبعض الصحفيين.

**11-**أوضحت نتائج الدراسة الحالية مدي اعتراض الصحفيين والإعلاميين علي التراخي وانعدام المسئولية الذي اتسم به المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام تجاه عدد من التغطيات الصحفية والإعلامية، ورغم عبارات الشجب والرفض التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة بعد حادث "عروس الإسماعيلية" ، إلا أن هذه النداءات لم تحرك ساكنا لدي قيادات المجلس ولم يتم فرض أية عقوبات لأي وسيلة إعلامية تجاوزت في تغطية هذا الحادث من أجل الوصول لعدد أكبر من المشاهدات، بل اكتفي الكاتب الصحفي كرم جبر رئيس المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام بالتعبير عن انزعاجه وغضبه من هذه النوعية من التغطيات التي تحض علي الكراهية، **وتتفق هذه النتيجة**

**مع دراسة( Joseph Straubhaar 2016)** التي تتناول المعايير المهنية الحاكمة لمهنة الصحافة في البرازيل عبر فترات زمنية مختلفة، والتي خلصت إلي مجموعة من المؤشرات المشتركة بينها التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء الصحفي والإعلامي، هي: مراعاة المصلحة العامة في تحرير الموضوعات الصحفية، عدم الحض علي الكراهية، والتحيز لطرف علي حساب الطرف الآخر.

**12-**ظهرت إيجابية اتجاهات عينة الدراسة نحو دور المجلس الأعلي لتنظيم الإعلام في ترشيد الأداء المهني للإعلام من خلال الترحيب بقراره المتعلق بغلق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، وذلك لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي.

**13-وتطبيقا لما أكده الطرح النظري الحالي للدراسة من خلال تبني "مدخل الممارسة المهنية"** ، فيمكن القول ان مخرجات العملية الصحفية لا تتأثر فقط بتأثيرات البيئة أو السياق الاجتماعي والنظم التي تنتمي إليها ولكنها تتأثر أيضا بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية في المؤسسات الصحفية ذاتها، والتي تتأثر أيضا باتجاهات التنظيم وبنائه وأهدافه في داخل هذه المؤسسات، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية من تأثر عينة الدراسة من الصحفيين والإعلاميين المصريين من الواقع الإعلامي الفعلي الذي يبتعد تماما عن تطبيق مواد قانون 180 لسنة 2018 والتي تكفل لهم الكثير من الحقوق المتحققة نظريا وعلي الورق فقط.

**14-كما وظفت الباحثة نظرية حارس البوابة الإعلامية،** من خلال دراسة العوامل الأساسية التي تؤثر علي عمل القائمين بالاتصال، وذلك بالتأكيد علي المعايير المهنية التي تشمل سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار المتاحة وعلاقات العمل وضغوطه، وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية من تراجع الأداء المهني للصحفيين والإعلاميين نتيجة تراجع دور الجهات المعنية بتنظيم المهنة في توفير وإتاحة مصادر المعلومات الكافية والتي تضمن وصول المعلومة بدقة إلي الجمهور، وتراجع دورها التدريبي الذي يساهم في اكتساب مهارات صحفية جديدة تواكب التطورات المتعلقة بالمهنة بشكل عام.

## هوامش الـــدراســـة

1. [1] نص القانون المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 34 مكرر (هـ)، بتاريخ 27 أغسطس 2018
2. [2] للإطلاع علي كل ما يتعلق بالهيئة الوطنية للإعلام، يمكن مطالعة الرابط التالي
3. https://www.maspero.eg/wps/portal/home/about
4. [3] **تضم هذه الدراسات :**
5. شيماء أنور محمد على ، تأثير التوجه نحو عولمة وسائل الإعلام على مستقبل الأداء المهني للصحافة العربية والدولية، دراسة لسيناريوهات التطور المستقبلي، 2032 - 2012 ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ( جامعة القاهرة : كلية الإعلام، قسم الصحافة) 2017
6. فوزي عبد الرحمن الزعبلاوى، التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال نحو ضوابط النشر الصحفي الإلكتروني في مصر، **المجلة العلمية لبحوث الصحافة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة العدد 11 ، يوليو -سبتمبر 2017، ص ص 227 - 295
7. دهماني سهيلة، معايير قياس الأداء المهني لدي الصحفي الجزائري، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، مخبر علم الاجتماع والمنظمات بجامعة الجزائر، المجلد1 ، العدد 10 ، 2017 ، ص ص- 121 131
8. مها علاء الدين أحمد، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال بالمؤسسات الصحفية في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام،) 2014
9. Erik Bucy, Paul D'Angelo,. and Nichole Bauer,. "Crisis, Credibility, and the Press: A
10. Priming Model of News Evaluation" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association 64th Annual Conference, Seattle Sheraton Hotel, Seattle, Washington, May 21, 2014 ,** *available at:* http://citation.allacademic.com/meta/p716263_index.html
11. شعيب عبد المنعم الغباشي، العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية للمحررين العلميين في الصحافة المصرية : دراسة ميدانية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 11 ، العدد4 ، أكتوبر - ديسمبر 2013 ، ص ص. 47 -1
12. سحر فاروق الصادق، مدخلات تأهيل الصحفي المتخصص وتدريبه في النظم الإعلامية الأكاديمية والصحفية : دراسة مسحية، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة :الإعلام وبناء الدولة الحديثة ( 1-3 يوليو 2012)** ، ص ص. 1007 - 929
13. عبد الكريم على الدبيسي، المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية :دراسة مسحية لأساليب الممارسة المهنية، **المجلة العراقية للمعلومات**، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2011، ص ص106 - 79
14. أحمد عرابي حسين، أثر الخصائص المهنية والنفسية والاجتماعية للصحفيين الفلسطينيين على اتجاهاتهم نحو الاحتراف المهني، **رسالة دكتوراه غير منشورة**(جامعة القاهرة :كلية الإعلام، قسم الصحافة،) 2009
15. حسام محمد إلهامي، أثر العوامل المهنية والاجتماعية في الإنتاج الإبداعي للنص الصحفي، **رسالة دكتوراه غير منشورة**( جامعة القاهرة، كلية الإعام، قسم الصحافة، 2009).

16. عمر حسين ، تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية :دراسة للمضمون والقائم بالاتصال خلال عامي 2005 - 2004 ، **رسالة ماجستير غير منشورة**( جامعة القاهرة، كلية الإعام، قسم الصحافة، 2007

**17.** محمد أحمد محمد يونس، العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في الصحف الإماراتية الحكومية، **المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة :مستقبل وسائل الإعلام العربية، ج**4 ، **2005**،

18. ، **ص ص**. 1472 -1431

19. [4] Joseph Straubhaar, Fernando Paulino,. and Marcos Santuario,. "Ethic codes analyses and journalism in Brazil, **Paper presented at the annual meeting of the ICA's 66th Annual Conference, Hilton Fukuoka Sea Hawk, Fukuoka, Japan,**2016, available at: http://citation. allacademic.com/meta/p1101542_index.html

20. [5] أسماء قنديل ، المعايير الحاكمة للأداء المهني داخل غرف الأخبار بالصحف المصرية: دراسة حالة على عينة من الصحف المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة** ( جامعة القاهرة :كلية الإعام، قسم الصحافة، 2015.

21. [6] مهيرة عماد السباعي، تقييم أداء المؤسسات الصحفية المصرية في إطار مدخل إدارة الجودة الشاملة، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ( جامعة القاهرة :كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2018)

22. [7] إسراء عبد الرحمن جمعة أحمد، إدارة المؤسسات الصحفية الخاصة في مصر في ضوء متطلبات الجودة الشاملة :دراسة تطبيقية على مؤسسات "المصري اليوم، والشروق، واليوم السابع" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة بني سويف، كلية الآداب، قسم الصحافة، 2016)

23. [8] فيروز عبد الحميد جابر الشودب، مدى فعالية استخدام مفهوم إدارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الصحفية المصرية : دراسة مقارنة على مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر وجريدة الوطن، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنوفية :كلية الآداب، قسم الإعلام، 2014)

24. [9] سالم فضل الله محمد، تطبيق الجودة الشاملة في إدارة المؤسسات الصحفية في السودان :دراسة وصفية تحليلية على إدارة عينة من الصحف السودانية 2003-2005)، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ( السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2008)

25. [10] **<u>This part includes the following studies:</u>**

- Nick Richardson, Fake News and Journalism Education, **Asia Pacific Media Educator,** First Published 2 May 2017. P.P 1-9, available at: http://journals.sagepub.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048/ doi/pdf/10.1177/1326365X17702268

26. -Aviv Ovadya, What's Worse Than Fake News? The Distortion Of Reality Itself**, New Perspectives Quarterly**, Volume 35, Issue 2, First published: 23 April 2018, available at: https://doi.org/ 10.1111/ npqu.12143

**27.** **[11] <u>This part includes the following studies:</u>**

28.

- Kelling, Kimberly., Ethical, moral, and professional standards in journalism practice:

29. A baseline definition of journalistic integrity", **Paper presented at the annual meeting of the AEJMC, Chicago Marriott Downtown Magnificent**

30. **Mile, Chicago, IL, Aug 09, 2017**, available at: http://citation.allacademic.com/ meta/p1281177_index.html

- DeVito, Allyson. "There is No Right Answer: What Does Media Ethics Mean to

31. Journalism Students?" Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Marriott Downtown, Chicago, IL, Aug 06, 2008, , available at: http://citation.allacademic.com/meta/ p271900_index.html

- Bowers, Peggy , Cultural Humanism as Journalism Ethics Corrective: Cases
32. from Press Coverage of the Muslim World, **Paper presented at the annual meeting of the NCA 93rd Annual Convention, TBA, Chicago, IL, Nov 14, 2007,** , available at: http://citation.allacademic.com/meta/p193832_index.html

33. -Vujnovic, Marina. "Framing Professionalism and Ethics of Journalism and
34. Public Relations: The Case of Armstrong Williams" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany**, available at: http://citation.allacademic. com/meta/p91980_index.html

- مناور بيان الراجحي، أخلاقيات نشر الجريمة في الصحافة الكويتية : دراسة مسحية على القائم بالاتصال في عينة من الصحف الكويتية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد الرابع، مجلد 43 ، 2015،ص ص - 250 . 289

- ميرال صبري أبو فريخة، اتجاهات القائم بالاتصال لمفهوم حرية الصحافة وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية، **المؤتمر العلمي الدولي العشرون لكلية الإعام جامعة القاهرة :مستقبل الإعلام المصري في ظل دستور 2014** ، 23 - 22 يونيه 2014، ص ص. 115 - 51

35. - محمود منصور هيبة، أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية :دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي، **المؤتمر العلمي السنوي التاسع لكلية الإعلام جامعة القاهرة : أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق**، ج3 ، مايو 2003 ، ص ص104 - 999

- نرمين نبيل الأزرق، الاستعانة بصحافة المواطن في مواقع الصحف المصرية بين تحقيق الحق في الاتصال وتطبيق أخلاقيات المهنة ..دراسة لإشكاليات وضوابط اتخاذ القرار لدى القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعام، جامعة القاهرة، العدد 41 ، يوليو -سبتمبر 2012** ، ص ص161 - 121

36. [12] فوزية عبدالله آل على، تصورات الإعلاميين لأدوارهم المهنية في وسائل الإعلام الإلكترونية الإماراتية والعوامل المؤثرة فيها، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 12 ، العدد1 ، يناير – مارس 2013** ، ص.134 - 83

37. [13] ميرال صبري أبو فريخة، **مرجع سابق**

38. [14] Kathryn Bell, Competitors, collaborators or companions? Gossip and storytelling among political journalists in Northern Ireland, **Journal of the Society for the**

**Anthropology of Europe**, Volume 3, Issue 2, First published: 31 December 2008, available at: https://doi.org/10.1525/jsae.2003.3.2.2

39. [15] نرمين زكريا خضر، اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في الألفية الثالثة، **المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لكلية الإعام جامعة القاهرة :الإعلام بين الحرية والمسئولية، 1-3 يوليو 2008** ، ص ص. 416 - 327

40. [16]سهير عثمان عبد الحليم، استخدامات الصحفيين المصريين لصفحات تقييم الأداء المهني علي شبكات التواصل الاجتماعي ورؤيتهم لحدود الاستفادة منها في تصحيح الممارسات المهنية اللامعيارية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 19، العدد الثاني، أبريل-يونيو 2020**، ص.ص:

41. [17] سلوي إبراهيم حسن دهمش، المدخل الإثنوجرافي لدراسة بيئة العمل الصحفي والقائم بالاتصال، بالتطبيق على عينة من الصحف الإلكترونية المصرية، **المؤتمر العلمي الثالث :المعهد العالي للإعلام بأكاديمية الشروق، نحو أجندة مستقبلية لبحوث الإعلام :إشكاليات التحول من النمطية إلى التجديد والإبداع**، القاهرة 24 – 23 إبريل 2018

42. [18] خالد زكي أبو الخير، محددات صناعة القرار التحريري في الصحافة المصرية وانعكاساتها على الأداء المهني، **رسالة دكتوراه غير منشورة**( جامعة القاهرة :كلية الإعلام، قسم الصحافة ، 2017)

43. [19] هالة كمال أحمد نوفل: (2006) "العوامل المؤثرة في الأداء الاتصالي للمراسل الدولي وانعكاساتها علي التدفق الإخباري في ظل ثورة المعلوماتية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 26 ، ( جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ) ص.ص:327-426

44. [20] سهير عثمان عبد الحليم، علاقة الضغوط السياسية في فترات التحول الديمقراطي بالأداء الصحفي وتأثيره علي المنتج النهائي "دراسة تطبيقية علي عينة من الصحف اليومية الخاصة، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، العدد الرابع ، يناير – مارس 2014 .

45. [21] Roslina Abdul Latif, A Study on the Decision Making Process in Public and Private Broadcast Newsrooms in Malaysia, Athens Journal of Mass Media and Communications,

46. 2014,p.p1-24, available at: https://www.atiner.gr/journals/media/2014-1-X-Y-Latif.pdf

47. [22] Scott Gehlbach and Konstantin Sonin, Government Control of the Media, **Paper presented at the annual meeting of the APSA 2008 Annual Meeting, Hynes Convention Center, Boston, Massachusetts**, Aug 28, 2008, available at: <http://citation.allacademic. com/meta/p278476_index.html

48. [23] هشام محمد عبد الغفار محمد، محددات السياسة التحريرية لصحيفة وطني إزاء التحولات السياسية في مصر خلال الفترة من 1970 على 1981 ، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعام، جامعة القاهرة، العدد السادس والعشرون، يناير – مارس 2006 ،.ص ص . 478 - 427

49. [24] محمد زين عبد الرحمن، التغيرات السياسية المصرية وانعكاساتها علي الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحف الإقليمية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 12 العدد 4، ديسمبر 2013** ، ص.ص: 347-386

**50.** [25] رحاب محمد انور، العوامل المؤثرة علي الأداء المهني للمصورين الصحفيين"دراسة ميدانية علي عينة من المصورين بالصحف المصرية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 17 العدد 4، 2018 ، ص.ص:175-240**

51. [26] Tomás Undurraga, Making News, Making the Economy: Technological Changes and

**52.** Financial Pressures in Brazil, **Cultural Sociology**, Vol. 11, 1: 2017,p.p7 96-,available at: http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1749975516631586

53. [27] أحمد سيد عبد العظيم، العوامل التنظيمية المؤثرة على المسؤلية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة تحليلية وميدانية في الفترة من 2000-2012 ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ( جامعة القاهرة :كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2015)

54. [28] Magdalena Saldana, George Sylvie, and Shannon McGregor, Journalism- Business Tension in Swedish Newsroom Decision-Making, **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association 64th Annual Conference, Seattle Sheraton**

**55. Hotel, Seattle, Washington, May 21, 2014,** available at: http://citation.allacademic.com/meta/p716053_index.html

56. [29] عماد الدين على، تطور دراسات القيم الإخبارية في المدرستين الأكاديميتين الغربية والعربية في الفترة من 1992حتى عام 2012 والعوامل المؤثرة فيها، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 46 ، يناير -مارس 2014 ، ص. ص 195 - 129

57. [30] Tina Tomazic,Ethical Challenges and Covert Advertising in Slovenian Press, **Paper presented at the annual meeting of the Designing and Building Research Network Maps: Trends in International and Latin American Communication Research, School of Communications of the Pontificia Universidad Católica de Chile, in the campus Casa Central, Alameda 340, Santiago, Chile, Oct 18, 2012,** available at: http://citation.allacademic.com/meta/p600905_index.html

58. [31] غالم عبد الوهاب، أثر الإشهار علي الأداء المهني للمؤسسات الإعلامية والصحفيين "دراسة ميدانية علي عينة من القيادات الصحفية والصحفيين بمدينة وهران، **مجلة الحوار الثقافي، المجلد 10، العدد 1 ، 2021**، ص.ص: 61-75

59. [32] وداد عوض الكريم، عارف جمعة، الرقابة الصحفية وأثرها علي الأداء المهني بالتطبيق علي صحيفة الجزيرة اليوم، **دراسة منشورة بمجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية**، (المجلد 15، العدد 2، 2018)

60. [33]أحمد حسين محمدين: (2002) "معوقات الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال في مجال الصحافة البيئية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 17 ،( جامعة القاهرة : كلية الإعلام)، ص.ص: 159- 24

61. [34] مها الطرابيشى: (2001) "الضغوط والعوامل المؤثرة فى إنتقاء الأخبار ونشرها لدى القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية"، **مجلة البحوث والدراسات العربية** ، العدد 36، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص.ص : 547 : 615

62. [35] عزام علي عنانزة، العوامل المؤثرة علي الأداء المهني للصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية الأردنية "دراسة مسحية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 15، العدد الثاني**، 2017، ص.ص: 449-484

63. [36] Frank R. Baumgartner and Laura Chaqués Bonafont, All News is Bad News: Newspaper Coverage of Political Parties in Spain**, Political Communication,** Vol. 32 , Issue. 2,2015, p.p268291-, available at: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108010584609.2014.919974/

64. [37] Michael Brueggemann, Patterns of Transnational News Making: Reconstructing the Biographies of European News Stories, **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Boston, MA, May 25, 2011,** available at: http://citation.allacademic.com/meta/488753_index.html

65. [38] منى المراغي أحمد محمد، محددات تشكيل أطر مضمون الخطاب السياسي بالصحف القومية والحزبية والخاصة: دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، **رسالة ماجستير غير منشورة**( جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2009)

66. [39] محمد محمود عبد الفتاح نصر الدين، الصحف المصرية الصادرة عن شركات مساهمة : دراسة تقويمية للفن الصحفي والأداء المهني، **رسالة ماجستير غير منشورة** ( جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2005)

67. [40] أسامة عبد الرحيم على، العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا تطوير التعليم، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة :الإعلام وتحديث المجتمعات العربية**، الجزء الثالث، مايو 2003 ، ص ص. 886 - 827

68. [41] Matt Carlson, Dueling, Dancing, or Dominating? Journalists and Their Sources. **Sociology Compass,** Vol.3, p.530,2009, available at: wileyonlinelibrary.com doi:10. 1111/j.17519020.2009.00219

69. [42] أميمة محمد عمران، مصداقية المصادر لدي القائم بالاتصال في الصحافة المصرية :دراسة ميدانية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الرابع والثلاثون، يوليه – ديسمبر 2009 ، .ص ص 469 - 532

70. [43] أسما حسين حافظ، القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية :دراسة ميدانية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير -مارس 2001 ، ص.ص17 - 109

71. [44] جيهان إلهامي، صفحة الشئون البرلمانية في الصحافة القومية :دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثالث، يوليو -سبتمبر 2000 ، ص ص 72 - 1

**72. [45] This part includes the following studies:**

- Anthony C. Adornato, Forces at the Gate: Social Media's Influence on

73. Editorial and Production Decisions in Local Television Newsrooms, **Electronic News**, Vol. 10(2), 2016,p.p 87104-, available at: sagepub.com/journalsPermissions.nav DOI: 10.11771931243116647768/

- Mary Ann Chambers, Old media, new media: Is the news release dead yet? How social media are changing the way wildfire information is being shared, **unpublished master's thesis**, Colorado State University, 2015, available at: http ://dissertation .com/abstracts? page=100980

- Matthias Revers**,** The Twitterization of News Making: Transparency and Journalistic Professionalism**, Journal of Communication,** Vol 64, 2014, p.p 806– 826. available at: onlinelibrary.wiley.com/doi:10.1111/jcom.12111

74. -Matthew James Kushin, Tweeting the issues in the age of social media? Intermedia agenda setting between the "New York Times and Twitter, **Unpublished Doctoral Dissertation (PHD)**, Washington State University, 2010, available at: http:// www.dissertations.wsu.edu/Dissertations/ Spring2010/m_kushin_041510.pdf

75. -Natalia Vasilendiuc, New Technology, New Professional Practices:
76. On Office and Copy-Paste Journalism: A Study on the Sourcing Practices in
**77.** Romanian News Media, **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Sheraton Phoenix Downtown, Phoenix, AZ, May 24, 2012,** available at: :http://citation.allacademic.com/meta/p552916_index.html

- أمل السيد دراز، استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصفحات المتخصصة، **المجلة العلمية لبحوث الصحافة**، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني، أبريل -يونيه 2015 ، ص ص. 109 - 79
- أمل محمد أمين يوسف، دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير الأداء الصحفي :دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2007 )
- حسام محمد إلهامي، تأثير التطور في تكنولوجيا الصحافة على نظم التأهيل الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين في مصر، دراسة تتبعية في الفترة من1985 إلى 2000 ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ( جامعة القاهرة :كلية الإعلام، قسم الصحافة،) 2004
- نوال الصفتي، إعداد القائم بالاتصال في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة..دراسة تقويمية نقدية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر، يوليو -سبتمبر 2001 ، ص ص 109 - 77

78. [46] محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، القاهرة : عالم الكتب، ط 1، 1992 ، ص: 55
79. [47] محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، مرجع سابق ، ص.ص: 53-54
80. [48] حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، **الدار المصرية اللبنانية، القاهرة**، الطبعة الأولي، اكتوبر 1998
81. [49] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة : عالم الكتب، 2000، ص: 117
82. [50] **تضم قائمة السادة المحكمين كل من:** أ.د. إيناس أبو يوسف / أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة ، أ.د. محرز غالي/ أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، ا.د نشوي عقل / أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة ، د/ إيناس عبد الحميد / الأستاذ المساعد بكلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية
83. [51] خبر منشور بموقع الأهرام بتاريخ 3 أبريل 2022، ومتاح عبر الرابط التالي https://gate.ahram.org.eg/News/3463417.aspx
84. [52] خبر منشور بموقع صدي البلد بتاريخ 21 أبريل 2021، متاح عبر الرابط التالي https://www.elbalad.news/4786075
85. [53] عواطف عبد الرحمن، الإعلام والقضاء ..علاقة فضفاضة، **مقال منشور بجريدة الأهرام** ، بتاريخ 7 أغسطس 2010 ، متاح علي الرابط التالي: https://www.ahram.org.eg/daily/archive/Issues-Views/News/32891.aspx
86. [54] خبر منشور بموقع المصري اليوم بتاريخ 23 أغسطس 2021، ومتاح عبر الرابط التالي https://www.almasryalyoum.com/news/details/2402608
87. [55] خبر منشور بموقع صدي البلد بتاريخ 23 فبراير 2022، ومتاح عبر الرابط التالي https://www.elbalad.news/5174972
88. [56] خبر منشور بموقع صدي البلد بتاريخ 19 أبريل 2022 ، متاح عبر الرابط التالي https://www.elbalad.news/5246491
89. [57] خبر منشور بموقع شركة شرق الدلتا بتاريخ 18 يناير 2022 ، ومتاح عبر الرابط التالي https://www.edepco.com.eg/ar/News
90. [58] خبر منشور بموقع اليوم السابع بتاريخ 13 ديسمبر 2021ن متاحر عبر الرابط التالي https://www.youm7.com/story/2021/12/13/13
91. [59] سهير عثمان عبد الحليم، استخدامات الصحفيين المصريين لصفحات تقييم الأداء المهني علي شبكات التواصل الاجتماعي ورؤيتهم لحدود الاستفادة منها في تصحيح الممارسات المهنية اللامعيارية، مرجع ساب